جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الديمقراطية التشاركية كآلية لتنمية الإدارة المحلية

مذكرة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماستر حقوق تخصص إدارة ومالية

- الطالبة:
- زبـــــار كنزة

- إشراف الاستاذ:
- الدكتور:جمال عبد الكريم

اللجنة المناقشة

- صدارة محمد ..... رئيسا.

د جمال عبد الكريم ..... مشرفا و مقررا.

- لدغش رحيمة ..... مناقشا.

الموسم الجامعي:

2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

الآية:105من سورة التوبة

رسالة شكر

$ # " !

قال تعالى: M = < ? @ A B L

وقال رسول الله r : (إنَّ الله وملائكته وأهل السماوات والأرض حتى النملة في حجرها وحتى الحوت في البحر ليصلون على معلمي الناس الخير) .

أحمد الله العلي الكبير المتعال، حمدا كثيرا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وأصلي وأسلم وأبارك على كريم السجايا وشريف الخصال، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه خير صحب وآل.

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد ...

وقبل أن نمضي أقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة... إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.....

وأخص بالتقدير والشكر الأستاذ المشرف: "د. جمال عبد الكريم" جزاه الله عني كل خير

الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة والثمينة طوال مراحل إنجاز هذا العمل

كما أتقدم بشكري إلى كل من له فضل في إتمام هذا العمل.

ز. كنزة

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أما بعد :اهدي عملي هذا المتواضع

إلى منبع الحب والحنان أمي الغالية،

وإلى رفيق دربي أبي الغالي،

حفظهما الله وأطال في عمرهما ،

إلى أخي الغالي وسندي الأستاذ مراد ،

وأخي الغالي حسان،

إلى أختي الغالية لطيفة،

إلى كل أفراد عائلتي الكريمة،

إلي صديقاتي وكل من فاض قلبي بحبهم

كنزة

مقدمة

مقدمة:

يعتبر موضوع الديمقراطية التشاركية من أكثر المواضيع التي حضيت باهتمام الدارسين في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية أو من المواضيع التي تحتل مكانة جد مهمة ,خاصة علي الساحة العالمية والداخلية,وتلقي نقاش كبير أمام السياسيين والمحليين, فالديمقراطية وان اختلفت مسمياتها ومفرداتها تعد مطلبا يكاد يجد اتفاقا تاما عليه من طرف الناس,فاتخذ كشعار محوري لدي جميع الشعوب علي اختلاف أزمنتها ومواقعها ومستوياتها وألوانها ومعتقداتها,نضرا لما تشكله من عامل قابل منشئ للاستقرار وتحقيق التوازن والقوة في الدولة وضمان استمراريتها كذلك, عند تفعيله بموضوعية و تبصره دون أن تستعمل كمجرد إشعارات زائفة للتخلص للتملص من سخط الشعوب.

كما أن الديمقراطية التشاركية بين الإطار النظري والممارسة الواقعية" لمؤلفه الفاعل الجمعوي محمد بن شريف أهمية الديمقراطية التشاركية من حيث كونها آلية فعالة في بلورة مقاربة تشاركية في تدبير الشأن العام والمحلي ورافعة أساسية لكسب رهان التنمية، ومدخلا لتحقيق التكامل والالتقائية بين مختلف الفاعلين.

ويتناول هذا المؤلف الجديد، الذي صدر حديثا في الرشيدية في 164 صفحة من الحجم المتوسط، موضوع الديمقراطية التشاركية من خلال سبعة فصول. يستعرض الأول الأسس النظرية للديمقراطية التشاركية خاصة عند عالم الاجتماع الشهير أنتوني غيدنز، أما الفصل الثاني فيتطرق إلى تحديدات مفاهيمي كأدوات وآليات تحليلية إجرائية لأي بحث من خلال مفاهيم الديمقراطية التشاركية والجمعية والتنمية المحلية والجماعة المحلية، في حين تناول الفصل الثالث الديمقراطية التشاركية من خلال السياق الوطني والسياق المحلي، مع استحضار تجارب دولية و وطنية في هذا الباب.

وتطرق الفصل الرابع للكتاب للديمقراطية التشاركية في القوانين المغربية، بينما انكب الفصل الخامس على تحليل الإطار المنهجي للبحث، في حين ان الفصل السادس يتطرق الى الديمقراطية التشاركية في الممارسة الواقعية من خلال حالة بلدية بوذنيب، واختص الفصل السابع بالتأطير النظري لموضوع الديمقراطية التشاركية.

ويهدف هذا الإصدار، حسب الفاعل الجمعوي، إلى التعرف على مفهوم الديمقراطية التشاركية والسياق العام لظهورها وآليات إعمالها من خلال الميثاق الجماعي ودستور 2011 والبرنامج الحكومي والكشف عن مكانة الفاعل الجمعوي والجماعاتي في الديمقراطية التشاركية من خلال القوانين المغربية والبرامج المؤسسة لها والوقوف عند بعض التجارب الوطنية والدولية المؤسسة للديمقراطية التشاركية، باعتبار "التجارب التاريخية والمقارنة الحصيفة هي معمل علم الاجتماع، فوقائع التاريخ الاجتماعي وتجارب المجتمعات الأخرى متاحة لدارس المجتمع

يدرسها ويحللها."

كما يروم المؤلف مساءلة حدود مساهمة الديمقراطية التشاركية في التنمية، لكونها مدخلا أساسيا لتحقيق هذه الأخيرة، وتفعيلا لتكامل الأدوار والتفاعل بين الفاعلين الاجتماعيين، واعتبارا لكون التنمية فعلا تشاركيا بامتياز ورصد دور الفاعل الاجتماعي في تفعيل الديمقراطية التشاركية والكشف عن العوائق والصعوبات التي تواجه الفاعل الجمعوي والجماعاتي في تطبيق الديمقراطية التشاركية.

وخلص المؤلف إلى أن تناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل "فتحنا على إمكانات وتساؤلات لا متناهية، استطعنا من خلالها الكشف عن أهم الأعطاب والمشاكل التي لازالت تعتري الديمقراطية التشاركية في التجربة المغربية عموما[1]."

وتقو م الديمقراطية التشاركية على قاعدتين أساسيتين، الأولى الشفافية والثانية المشاركة، وهذه الأخيرة التي يجب أن تكون منظمة ،لإتاحة الفرصة للأفراد في تحقيق التنمية المحلية، على عدة مستويات، و وتحدد طبيعتها و درجتها و أشكالها من مجتمع إلى آخر، وذلك بحسب طبيعة النظام السياسي السائد فهو، و حسب البناء الاجتماعي الذي يميزه ، فالتشريعات القانونية والإدارية التي تتبعها كل الدولة،هي التي تنظم شكل المشاركة و طرقها ،خاصة بالنسبة للدول التي تتبع أسلوب الإدارة المحلية في تنظيميا الإداري وذلك من خلال الصلاحيات والاختصاصات التي تمنحها أو بالأحرى تتنازل عليها السلطات المركزية لصالح المستويات المحمية.

و فيما يخص الجزائر تعد المجالس المحلية البلدية عن أي الآليات التي تتجسد من خلال مشاركة أفراد المجتمع المحلي، وبالتالي تكريس الديمقراطية النيابية و التشاركية في نفس الوقت عن طريق الفرص التي تمنحه المجالس المحلية البلدية لمفرد المحلي، عمى مستوى الإدارة المحمية لمختلف بلديات الوطن، أين يتم اختيار أعضاؤها من طرف سكان البلدية أنفسيهم، عن طريق الانتخابات، وقد عرفت هذه المجالس عدة تطورات منذ الاستقلال إلى الآن، مرورا بعدة مراحل تاريخية توجت بقوانين رسمية أهمها قانون 10/11 وهو القانون المعمول به في المجالس المحلية البلدية ، التي تمثل قاعدة اللامركزية حيث أصبحت هذه الأخيرة لا مفر منها خاصة مع تزايد أعباء الدولة والتزاماتها اتجاه أفرادها مما ترتب على الإدارة المركزية عدم استطاعتها على أن تتولى أعباء التنمية لوحدها ،وفي سبيل تقريب الإدارة من المواطن تم الاستعانة بالمجالس المحمية. وعلى هذا الأساس سنحاول عرض مايلي:

[1] - الديمقراطية التشاركية بين الإطار النظري والممارسة الواقعية" لمحمد بن شريف: تحليل لآليات التشارك في تدبير الشأن العام والمحلي،الرشيدية ،المغرب،ماي،2015.

1-أسباب اختيار الموضوع :

من بين أهم الأسباب الذاتية التي اخترنا بها هذا الموضوع وهي رغبتنا في فهم أكثر لطبيعة الديمقراطية في المجتمع وليس من وسيلة أفضل لذلك بحكم دراستنا والتي تتخصص وتميل إلى الجانب الإداري والدستوري فكان من المنطقي وكوسيلة تقربنا لهذا إلى من خلال هذا التخصص فلا بد ما اختيار موضوع الديمقراطية التشاركية لكسب مزيد من المعارف والتجربة في إطار بحثنا المتواضع وكذلك كونه موضوع حديث يواكب التطورات،وتتضح الأسباب الموضوعية من خلال ما يدور في بيئتنا القانونية والتي هي بحاجة إلى رؤية قانونية أوضح ،وبدورنا تبرير حاجاتنا لهكذا مواضيع تعبر وتتطرق إلى ما نريد معرفته وهذا لا يكون إلا بمثل هذه المواضيع.

2-أهمية الموضوع:

يسعى موضوع مذكرتنا إلى تسليط الضوء على معالجة فكرة الديمقراطية التشاركية في الجزائر وذلك بالتعرض من خلال نظرة قانونية مما يعطي هذا الموضوع صورة أوضح وفكرة أعمق عن حقيقة وإبعاد هذا النشاط .

3-أهداف الموضوع:

نسعى من خلال هذا البحث المتواضع إلى التوصل أهداف معينة من بينها :

-إثراء مكتبتنا بهذا العمل المتواضع .

-التطرق لفكرة الديمقراطية ومدى تجسيدها على ارض الواقع كدراسة تسمح بالتوغل في محيط ما أتى به الباحثون وتكييفه عما هو موجود بتخصيص الدراسة القانونية في جانبها الأكبر .

4-الصعوبات والمعيقات:

بصدد إعدادنا لبحثنا هذا اعترضتنا جملة من الصعوبات وكان أهمها عامل الوقت الذي كان في غير صالحنا خاصة إذا تعلق الأمر بموضوع نوعي يعتمد على البحث الدقيق وتقصي المعلومات بشكل وافر،إضافة إلى نقص المادة العلمية من خلال المصادر والمراجع المتخصصة.

5-المنهج المتبع:

وكإسقاط لدراستنا هذه فقد حاولنا إتباع المنهج الوصفي التحليلي فيظهر الأول من خلال ماسيتم عرضه من جانب نظري أما الثاني فيظهر من خلال الإلمام أكثر في طبيعة الموضوع من خلال فكرة الديمقراطية التشاركية.

6-الإشكالية:

لقد عرف نظامنا القانوني عدة تقلبات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا في شتى المجالات كان له وقعه على النظام الإداري والدستوري من خلال عدة تداعيات ولعلاقة موضوعنا بذلك يتبادر التساؤل المتعلق بكيفية معالجة فكرة الديمقراطية التشاركية في الجزائر **من خلال مدى تجسيد الآليات القانونية للديمقراطية التشاركية ؟**

وكاشكالية فرعية:

-ما هو أساس تحديد فكرة الديمقراطية التشاركية.

-وفيما تتمثل أهم الآليات المجسدة لذلك؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية سنحاول التطرق إلى خطة البحث وذلك بتقسيمها إلى جانبين وذلك بإبراز جانب من إطار مفاهيمي للديمقراطية التشاركية من خلال دراسة تأصيلية لها وذلك في **الفصل الأول**،كما سنحاول في **الفصل الثاني** التطرق للآليات الموجودة لتفعيل الديمقراطية التشاركية.

الفصل الأول

الإدارة المحلية ميدان للديمقراطية التشاركية كآلية في إطار التنمية

الفصل الأول:

الإدارة المحلية ميدان للديمقراطية التشاركية كإلية في إطار التنمية

يعد موضوع الديمقراطية التشاركية من بين أهم المواضيع المستحدثة والمواكبة للمستجدات التي عهدت عليها الشعوب تأثرا من خلال تطور مفهوم الديمقراطية وانتقاله من المفهوم التقليدي الذي دأب عليه المجتمع إلى وصوله مايسمى بالديمقراطية التشاركية والتي تعني احتواء جميع أفراد المجتمع في تحدي وصنع القرار ،وتحقيق الدور المأمول منها في بيئة محلية تسعى من خلالها إلى توحيد كافة الجهود والرقي بمسار اللامركزية إلى المستوى المطلوب ،في ظل واقع وبيئة صعبة ولدت طابعا يتميز بانعدام الثقة خاصة بين الفرد والإدارة ،بما يضمن التواصل والسعي الحثيث لتجاوز هدا الواقع .وتعتبر الديمقراطية التشاركية إحدى مقومات التي ترتكز عليها الدولة في السعي أكثر لتطبيق المقاربة والتواصل بين الإدارة والمواطن بما يضمن السير الحسن والفعال لتجسيدها على ارض الواقع ومن خلال رؤية قانونية واضحة المعالم ،فق تعني الديمقراطية التشاركية مجموعة من الآليات والإجراءات التي تسمح بإشراك المجتمع المدني وعموم المواطنين في صنع السياسات العمومية وتقوية دورهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام. إنها إذن، وحسب تعريفwikipedia ،«شكل جديد لتقاسم وممارسة السلطة المرتكز على تقوية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار السياسي[1]»

وفي إطار دراستنا هذه سنحاول الإلمام أكثر فأكثر من خلال إسقاطات قانونية نسعى من خلالها إلى توضيح شامل .بما يتلاءم مع طبيعة هذا الموضوع والتي تعتبر الإدارة المحلية عصب هذه الديمقراطية والميدان الخصب الذي تبنى عليه أسس ومقومات هذه الديمقراطية ،وفي هذا الصدد سنحاول التطرق إلى إبعاد هذه الديمقراطية من خلال الإطار ألمفاهيمي لها وذلك من خلال المبحث الأول،إما المبحث الثاني فسنحاول أن نتناول فيه متطلبات هذه الديمقراطية التشاركية وعلاقتها بالتنمية المحلية .

1- الديمقراطية الية لتوسيع المشاركة السياسية ،تم تصفح الموقع يوم :2016/04/04 ،متوفر على :
ticipative\wikipedia.org/democratie_par

المبحث الأول:

الإطارالمفاهيمي للديمقراطية التشاركية

تعتبر الديمقراطية التشاركية ،كشكل جديد من إشكال الديمقراطية ، ولاقت رواجا منقطع النظير من الباحثين وشغلت تفكيرهم، وهذا كمتابعة للتغيرات والظروف والمستجدات المحيطة بالبيئة القانونية في موضوع الديمقراطية ،وكذا علاقتها بتدبير الشأن العام والمحلي ،وفي هذا المقام يرصد أهمية الديمقراطية التشاركية من حيث كونها آلية فعالة في بلورة مقاربة تشاركية في تدبير الشأن العام والمحلي ورافعة أساسية لكسب رهان التنمية، ومدخلا لتحقيق التكامل والالتقائية بين مختلف الفاعلين [1].

وعلى هذا الأساس فان الفاعلين في هذا الصدد يجب أن يكونوا ملمين بالظروف الراهنة والتي تستوجب السعي الحثيث لبناء ديمقراطي فعال يلقى رواجا لدى العامة في ظل المعطيات المتاحة ،وقد شهد العالم ابتداء من النصف الأخير من القرن 20 ،تغيرا سياسيا غير مسبوق ،فجميع البدائل الرئيسية للديمقراطية قد انهارت واختفت لمل يصفه **روبير دال** بالبقايا الشاذة[2] ،كما أن الدول الغير ديمقراطية إما انهارت من الداخل أوهي معرضة لذلك، ومن هذا المنطلق سنحاول التعريف بالديمقراطية وهذا في المطلب الأول ،كما إننا سنركز على تعريف الديمقراطية التشاركية وهذا في المطلب الثاني .

[1]- الجمعوي محمد بن شريف ، الديمقراطية التشاركية بين الاطار النظري والممارسة الواقعية ،الطبعة الاولى ،2015،المغرب ،ص164.

2 -روبير دال ،عن الديمقراطية ،ترجمة: احمد امين الجمل(القاهرة :الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة المعرفية،2000)،ص8.

المطلب الأول:

مفهوم الديمقراطية

شهد مفهوم الحكم الديمقراطي صعوبات، حثت الفلاسفة على إيجاد حلول للإشكاليات المطروحة، ولقد كان للنظريات المنبعثة في القرنين 17 و 18 دور تأسيسي للديمقراطية المحدثة.و جامعة لجميع الديمقراطيات

ومنذ إن أورث سؤال الديمقراطية أسئلة النهضة العربية الحديثة ،بات يتنزل منزلة المطلب الرئيسي الذي تتحد به المطالب ،فردا كان أوحزبا ،ويستبين به معدنه السياسي والفكري ،وركيزة أساسية في جانب الاعتبار والمصداقية دون أن يكون له هذا إلا وهو متأبط كتاب الديمقراطية ،تحتل مكانا هاما في الشأن العام [1].

ويرى البعض حتى ان الدول التي فيها تلك الاستمرارية والبقاء فقد اتخذت غالبا واجهة ديمقراطية زائفة ،وعلى الرغم من توسعها إلا أن هناك علامات على تأكلها[2]،

الفرع الأول: تعريف الديمقراطية

إن مصطلح الديمقراطية هو في الأصل مشتق من الكلمة اليونانية demokratia،والتي تعني حكم الشعب ،وهذا المصطلح مركب من كلمتين وتعني demos وتعني الناس أو الشعب و krates تعني السلطة ،وقد ظهر هذا التعريف البسيط للديمقراطية في منتصف القرن الرابع قبل للميلاد، للدلالة على النظم السياسية القائمة آنذاك ،والمدلول اللغوي للديمقراطية يفيد بان الشعب هو صاحب السلطة ومصدرها الأساسي [3].

كما تعرف الديمقراطية بأنها أسلوب للحياة ونظام يقوم على قناعة كاملة من مواطني المجتمع البشري بقيمة الديمقراطية فكرا وممارسة وقناعة كاملة بالمبادئ الأساسية من حرية ومساواة وعدل وان السيادة للشعب دون سواه كما في ذلك مصلحته العامة

[1]- عبد الاله بلعزيز،في الاصلاح السياسي والديمقراطية ،الطبعة الاولى،سوريا، دار الحوار ،2007،ص151.

[2]- مارك بلانتر ،الشعبوية،التعددية ،والديمقراطية الليبرالية،مجلة الديمقراطية ،2010،العدد1،ص3.

[3]- صونية العيدي ،المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر،رسالة ماجيستير،الجزائر ، قسم علم اجتماع،2005/2004،ص.101

كما أن هناك من يرى أن الديمقراطية هي نظام يعطي لكل المحكومين القدرة المنتظمة والدستورية ،لتغيير حكامهم سلميا،والتمتع بجميع حقوقهم المدنية والضمانات الشرعية لمزاولتها[1].

وفي مسعانا وفي إطار دراستنا هذه سنحاول التطرق للنقطة الموالية لمعرفة الديمقراطية التشاركية بعد تطرقنا للديمقراطية بصفة عامة كأصل لها وهذا من خلال :

الفرع الثاني:أسس الديمقراطية

من بين أهم مقومات الديمقراطية والتي تبين مدى توفر المناخ السائد لها في المجتمع كقيمة حضارية:

*احترام حقوق الإنسان:تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي من بينها الحق في التعليم، الصحة، العمل والعبرة تكون بالتجسيد في الميدان بممارسة كاملة.

*كما تلعب التعددية السياسية دورا هاما في البناء الديمقراطي عن طريق الانتخاب والتمثيل النيابي المفضي لإدارة شؤون الحكم لفترة معينة.

*كما أن للتداول السلمي على السلطة، ومبدأ الفصل بين السلطات من أهم المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية· إضافة إلى كل من الحرية والمساواة في دعم المسار الديمقراطي للشعوب والمجتمعات المختلفة.

- [1] guy hermet le temps de la democratie revue international des sciences sociales n28.1991.p269.

المطلب الثاني:

تعريف الديمقراطية التشاركية

إن الديمقراطية التشاركية كشكل جديد من أشكال الديمقراطية ,شغل فكر العديد من الباحثين والمفكرين,الذين حاولوا فهم هذا المصطلح ووضع مستلزمات لبنائه وتجسيده علي أرض الواقع.من خلال قياس مدى ذيع صيت هذه الفكرة التي تعتبر حديثة نسبيا مما لاقت استجابة واسعة تلتها عدة مساهمات توعية سواء من جانب الفكر القانوني والذي يعول عليه كثيرا في تعميق وإبراز هذه الفكرة وتعميمها على الجميع من اجل هدف واحد وهو السعي إلى إيجاد آليات متينة تكف وتحتوي فكرة الديمقراطية التشاركية ،وتعزيزا لهذا الطرح سنحاول في الفقرة الآتية تبيين نشأة هذه الديمقراطية التشاركية

الفرع الأول: نشأة الديمقراطية التشاركية:

عندما نتحدث عن الإطار التاريخي للديمقراطية و بداية نشأتها نقول بأن الجذور التاريخية الأولى لمصطلح الديمقراطية يرجع إلى الحضارة اليونانية القديمة ، فيما عرف بديمقراطية أثينا المباشرة والتي ظهرت في القرنين الخامس و السادس قبل الميلاد، حيث كان الشعب يجتمع في العام أربعين مرة ليناقش كل القضايا السياسية المهمة و يصدر فيها قراراته، و ينظر في أمور معاشها بطريقة مباشرة، و بشكل جماعي دونما حاجة للتفويض أو اختيار عدد محدد من الناس لينوبوا عن البقية في إدارة شؤون الحكم[1].

1-حريزي زكرياء،المشاركة السياسية للمراة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية-الجزائ نموذجا-،مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010/2011،ص30.

2-نفس المرجع السابق،ص33.

وتعود النواة الأولى للديمقراطية في العصر الحديث إلى الثورة البريطانية 1688 لتتوالى بعدها الثورات الرائدة و التي كانت السبب الرئيسي في تجسيد الديمقراطية واقعيا لاسيما الثورة الأمريكية " و"الثورة الفرنسية"بالذات ، و قد جاءت هذه الثورات متأثرة بالنهضة الفلسفية التي استحدثها جملة من الفلاسفة في ذلك الزمن ، و تتعلق أساسا بما يسمى"مذهب الحقوق الطبيعية"الذي انتشر في غرب أوربا خلال القرنين 17 م و 18 م.

و قد احتوى هذا المذهب على مبدأين أساسيين، الأول يتعلق بالحالة الطبيعية، و التي مفادها أن الناس قبل ظهور المجتمع السياسي كانوا يعيشون وضعية طبيعية تعطيهم الحق في (التملك، الحرية، القصاص للنفس..)، وأما المبدأ الثاني فيتعلق بالعقد الاجتماعي، و الذي ينص على أن الأفراد اجتمعوا و اتفقوا فيما بينهم على الخروج من الحالة الأولى إلى الحالة السياسية و ذلك لا يكون إلا بإبرام عقد يتنازلون بموجبه عن بعض حرياتهم و حقوقهم لسلطة فوقية مقابل أن تحتفظ لهم بما احتفظوا به لأنفسهم بشكل متساو بين جميع الناس[1].

و لم تكن ولادة الديمقراطية التشاركية منعزلة عن الفلسفة الجديدة في تدبير الفعل العمومي والميل الى إعطاء "البعد المحمي "مكانة أساسية في هذا التدبير فإذا كانت السياسات العمومية قد ارتكزت منذ الحرب العالمية الثانية

على فكرة التدخل الضروري للدولة، فإن الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية قد فرضت الانتقال من حكم مركزي تسيطر فيه الدولة إلى حكم قائم على تعدد واختلاف الفاعلين واعتبار البعد المحلي محطة إستراتيجية في إعادة "هيكلة الفعل والسياسات العمومية[2]، غير أن هذا القول لا يفي مع ذلك الغياب التام للدولة بل يوحي إلى نموذج مرغوب فيه يمكن تسميته بالدولة التعاقدية .

[1] - عبد المالك زرد،الفاعل المحلي والسياسة المدنية بالمغرب،الطبعة الاولى،المغرب،2006،ص14.

كما تشير مختلف الدراسات إلى أن الديمقراطية التشاركية في العصر الحديث يرجع الفضل في بروزها إلى علماء ومفكري الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الستينات من القرن 20 ، من اجل معالجة استفحال ظواهر الفقر والتهميش أما في أوربا الغربية، فكان إبرازها من خلال مؤتمر الاتحاد الأوربي حول الديمقراطية التشاركية المنعقدة بالعاصمة البلجيكية بتاريخ 8و9من مارس 2004[1]

وفي فرنسا تم إقرار إجراءات مبادئ الديمقراطية التشاركية من خلال إصدار قانون 27 فبراير 2007 المتعلق بديمقراطية الغرب الذي اشترط في فصله الأول من الباب المتعلق بمشاركة السكان في الشؤون المحلية إحداث مجالس الأحياء بالمدن التي يتجاوز ساكنيها 8000 نسمة، لكن سبقت ذلك تجربة حل النزاعات التي اندلعت حول خطوط القطار الفائق السرعة t G V في سنة[2]1992

أما تاريخ الديمقراطية التشاركية المتجلية في" الاعتراض الشعبي "والمبادرة التشريعية أو الاقتراح الشعبي قديما، فالأولى عرفت في العهد الفرعوني في مصر ثم في اليونان كانت تسمى حق مخاطبة السلطات العمومية كما نص عليها العهد الأعظ" مماكنارتا بإنجلترا سنة1215 إبان حكم الملك، الاستبدادي جون، ونص عليها الدستور الأمريكي سنة 1776ويأخذ بها الاتحاد السويسري منذ 1874.

أما فرنسا فقد استعملتها منذ سنة 1830 وأكد عليها دستور 2008 وكذلك في ألمانيا والإتحاد الأوربي[3] أما الثانية فتأخذ بها دول سويسرا و الولايات المتحدة الأمريكية, أما في فرنسا لم يكفل هذا الحق إلا مع الثورة الفرنسية لسنة 1789 ومنذ التعديل الدستوري لسنة 2003 تم الاعتراف بالاقتراح الشعبي على المستوى الجهوي.

1- ، نفس المرجع السابق ،ص19.

2–تومي ابتسام ،دورالمجالس الشعبية البلدية في تكريس الديمقراطية التشاركية ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم السياسية،جامعة قسنطينة،2014*2015،ص28 .

3-نفس المرجع،نفس الصفحة.

ثانيا:تعريف الديمقراطية التشاركية :

تعتبر الديمقراطية التشاركية من بين المفاهيم التي شغلت الكثير من علماء السياسة ، و فيها يشارك المواطنون مشاركة مباشرة ، لا من خلال نوابهم في رسم السياسات العامة و صنع القرار،(2) لأن الشيء الأصيل في السياسة هو المشاركة و حق تقرير المصير من قبل مواطنين يتمتعون بالمساواة و أما الباقي فهي همجية و استبداد على حد قول أستاذ النظرية السياسية " أندرو أراتو "كل ما سبق يؤكده كل من الكاتبين "بريس كارينغتن و"باري تروين عندما قالا بأن الديمقراطية التشاركية تتفوق نظريا على كل النظم الشمولية و أنها الوحيدة التي تحفظ كرامة و قيمة الفرد، كما تقوم بمساعدة الحكومة على إيجاد الحلول للأزمات عن طريق إشراك المواطنين في صنع القرار[1].

كما يقول المفكر العربي السوري " مطاع الصفدي "عن الديمقراطية التشاركية بأنها جاءت بالتصحيحين النظري و العملي اللذين افتقرت إليهما كثيرا الديمقراطية التمثيلية، فمن جهة المفهوم أصبحت الديمقراطية التمثيلية تشكو من صيغة التمثيل أصلا من جراء اختزال المجموع العددي الأكبر) المواطنون (من الناخبين في القلة القليلة من النواب، مما يجعل كلا من طرفي العملية التشريعية في حال من العزلة المتفاقمة عن الآخر حتى أمست المجالس النيابية أشبه بمؤسسات مستقلة ترعى مصالح أفرادها[2]، إذا و حسب اجتهاد الباحث فإن ما نفهمه من كلام مطاع الصفدي هو أن الديمقراطية التشاركية قد استغلت نقاط الضعف الموجودة على مستوى الديمقراطية التمثيلية لتوسيع نطاق المؤيدين لها و المهتمون بها.

وأما ريان فوت Rian Voet في كتابها " النسوية و المواطنة "فرأت بأن الديمقراطية التشاركية الكاملة كما وصفتها تتطلب قدرا كبيرا جدا من العمل التطوعي من كل مواطن عادي)تفعيل دور جمعيات المجتمع المدني (، و ليس بإمكانها أن تفسح مجالا لقرار سريع و فعال و الأكثر من هذا حسب ريان أن المواطنين العاديين لا يملكون تقييما ذا كفاءة في كل المجالات)المواطن ليس بديل للحكومة (، و لكن حتى يكون القرار ملائما ورشيدا ، ينبغي على صناع).القرار استشارة الناس المعنيين بهذه السياسة[3]

كما أن المدافعين عن الديمقراطية التشاركية يعرضون أسبابا عدة تؤكد إيمانهم بصلاحيتها ووجوب العمل بها من قبل الحكومات، وأول هذه الأسباب أن النشاط السياسي للمواطن يجعله إيجابيا و اجتماعيا في نفس

1- حريزي زكرياء ،مرجع سابق،ص35.

2 –نفس المرجع السابق،نفس الصفحة.

3- أيمن بكر سمر الشيشكلي ، مترجما ، النسوية والمواطنة،)القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، (2004 ص195 .

الوقت، وثانيها أن دخول المواطن في اللعبة السياسية و المشاركة فيها يحد من نفوذ و هيمنة بعض النخب، وأهم هذه الأسباب هو أن المواطنون لا يحكمون أنفسهم)بأنفسهم فعلا إن لم يشاركوا مباشرة في سن القوانين و رسم السياسات[1].

كما تعرف الديمقراطية التشاركية على أنها ذلك النظام الذي يمكن من مشاركة المواطنين من صنع القرارات السياسية ذات الأولويات بالنسبة إليهم عن التفاعل المباشر المستمر مع السلطات القائمة بشأن المشكلات والقضايا المطروحة وتتبنى مفهوما جوهريا يأخذ بعين الاعتبار دور المواطنين في المشاركة في صنع القرار السياسي وتدبير الشأن العام.[2]

هنالك تعريف أخرى للديمقراطية التشاركية قدمه **جون ديوي** حيث عرف الديمقراطية التشاركية-

«مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات والسياسات التي تنتج عنها : »

وتتفق هذه التعريفات حول عدد من العناصر الأساسية هي:

* تبني مفهوم الديمقراطية من أسفل.
* مكملة للديمقراطية التمثيلية وليست بديلا عنها.
* تتسم بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطن ونوابه وبين المواطن ومشكلاته.
*دور بارز للمحليات في إطار آليات تنفيذها[3].

إذن الديمقراطية التشاركية ما هي إلا نظام لخلق الفرص لجميع المواطنين(رجال ونساء)على قدم المساواة، لتقديم مساهمات قيمة في رسم السياسات العامة وصنع القرار، وتهدف الديمقراطية التشاركية إلى زيادة الشفافية والمساءلة والفهم والاحتواء الاجتماعي في شؤون الحكومة كما أن نجاحها متوقف على مشاركة الحركة الجمعوية في الشأن العام وكذا المشاركة السياسية للمرأة ومنه فالديمقراطية التشاركية ليست سوى إنتاجا مباشرا لعدم قدرة السياسات العمومية على تحقيق عدالة اجتماعية والتخلص من الفوارق الاجتماعية والتصدي للتأثيرات الاجتماعية السلبية

1-حريزي زكرياء،مرجع سابق ،ص36.

2- أنطوني، جيدنر .بعيداعن اليسار واليمين مستقبل السياسات الراديكالية ،ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، عدد286 اكتوبر، 2002 ،ص30.

3- محمد ،العجاتي واخرون .من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية نماذج .وتوصيات .منتدى البدائل العربي للدراسات، دار روافد2011 ، ص03.

المبحث الثاني:

تقدير معالم الديمقراطية التشاركية

كما تكلمنا سابقا عن مفهوم الديمقراطية التشاركية وأوردنا فيها مجموعة من الأفكار متعلقة أساسا بنشأة وتعريف الديمقراطية التشاركية ،وسنحاول في هذا المبحث أن نلقي الضوء على معالم الديمقراطية التشاركية ومعالمها من خلال الإدارة المحلية التي تعد قاعدة مشاركة المواطنين في صنع القرار وعلاقة الديمقراطية التشاركية بها ،فالإدارة المحلية أصبحت حتمية للتطور والذي يستهدف أولا خلق إدارة إنمائية قادرة ،وإذا تابعنا الحديث عن إدارة التنمية،فاننا سنجد إن في خلق الإدارة المحلية المؤهلة خطوة أساسية على هذا الطريق ،وبالطبع فان بناء نظام متطور للإدارة المحلية لايتاتى إلا بالانسجام مع ماتقدمه ومابين عناصر تطورها ومن بينها الديمقراطية التشاركية .وبالتالي يزيد الاهتمام من خلال توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الحكم وتقليص ادوار الدولة ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دورا اكبر في عملية التنمية[1] .

ولان الإدارة المحلية نابعة من صميم الشعب فهي وحدها التي تستطيع تأكيد وحدة المجتمع باستشارة الرأي العام المحلي ،للاهتمام بالمشكلات الإنسانية وإشراك المواطنين في الوصول إلى حلول لها ،فالمساهمة الشعبية هي روح الإدارة المحلية أو بما يسمى بالديمقراطية التشاركية.

وعلى هذا الأساس سنحاول التطرق إلى أساس وجود الديمقراطية التشاركية وهذا من خلال(المطلب الأول)،إضافة إلى متطلبات بناء الديمقراطية التشاركية وهذا من خلال(المطلب الثاني).

1-بومدين طاشمة ،الحكم الراشد وبناء قدرات الادارة المحلية ،مجلة التواصل ،عدد 26،كلية الحقوق ، جامعة ابو بكر بلقايد،تلمسان،2010،ص27.

المطلب الأول:

أساس وجود الديمقراطية التشاركية

إن الديمقراطية التشاركية كانت كما قلنا سابقا نتيجة لتطورات هامة ساهمت في تبلور فكرتها مما يدل على المكانة التي وصلت إليها الديمقراطية التشاركية التي تعد بمثابة تعزيز حق المواطنين في تدبير وتسيير الشأن العام بعد ما كانت مشاركته مقيدة ومحدودة وعلى كل فان هذه المحدودية لها دلالاتها بما كانت تسمى بالديمقراطية التمثيلية وعلى كل فان هذا التحول الإيديولوجي له تفسيراته ببروز آلية الديمقراطية التشاركية كقاعدة لمشاركة الجميع في صنع وتدبير الشأن العام ،

و يمكن بلوغ هذا المستوى من أوجه الممارسة الديمقراطية عند قيام مكونات المجتمع المدني بتقديم أرائهم في القرارات المرتبطة بهم فهذا يمثل استشارة محققة للديمقراطية التشاركية أو الديمقراطية وقد يؤدي ذلك إلى التأثير على مستوى اتخاذ القرار في السلطة، " التساهمية وأخذها بعين الاعتبار كقوة مقوّمة ومراقبة ومحاسبة وبالتالي المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار، عند قيامها بإطلاع السلطة على جملة من الانشغالات والاقتراحات الخاصة بها، والتي قد تتحول في إطار غير مباشر إلى أداء وظيفة استشارية تلقائية وتطوعية. وتراجع دور الديمقراطية التمثيلية كان له الأثر البالغ في بروز الديمقراطية التشاركية

ومن خلال ماسبق سنحاول التطرق إلى بعض النقاط من خلال الأتي :

أولا:أزمة الديمقراطية التمثيلية وبروز الديمقراطية التشاركية :

جاءت الديمقراطية التمثيلية بنفس الهدف المرادف للديمقراطية المباشرة، في الوصول إلى الحكومة المثالية، غير أن الممارسة العملية أظهرت العديد من أوجه الاختلاف في الكثير من القواعد المؤسسة لها، أفضت في الكثير من الأحيان إلى التفكير في إعادة ابتكار النظام الديمقراطي، وارتبطت أوجه حدود الممارسة في ديمقراطية تمثيلية ب:

تضارب المصالح، حيث أن مصالح الممثلين المنتخبين لا تعبر، ولا تتطابق بالضرورة مع مصالح ناخبيهم.

الميل إلى الفساد، فتركيز السلطة بين أيدي أقلية تخلق مثلا إلى تشجيع الفساد- .

الأحزاب السياسية، بقدر ما يمكن اعتبار الأحزاب السياسية ضرورة للديمقراطية التمثيلية، فإنها معرقلة لها أيضا في كثير ن الأحيان، فقد أصبح الفوز في الانتخابات مرتبط بصورة وثيقة بالانطواء تحت اسم حزب سياسي معين، يدفع بالممثل السياسي للعمل ضد معتقداته والامتثال على المبادئ التوجيية للحزب الذي ينتمي اليه[1].

تكاليف الانتخاب، الكثير من الموارد تنفق في الانتخابات يمكن استغلالها في ميادين أخرى– .

وقد ظهر هذا المفهوم للاستجابة لمجموعة من التحديات تواجه مفهوم الديمقراطية التمثيلية فكثير من الكتابات تشير لما بات يعرف بأزمة الديمقراطية في الغرب، وقد بدأت هذه الكتابات وارهاصاتها الأولى مع كتبات جيمس ديوي والذي رأى أن الديمقراطية لا بد أن ترسخ في التنظيم الاجتماعي.

كما تناول هذه الفكرة في ما بعد عالم الاجتماع الانجليزي "أنتوني جيدنر" في كتابه الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية"، حيث تناول ما انتهى إليه الوضع الحالي في ظل الديمقراطية التمثيلية التقليدية من" استيعاد"، أخد شكلين أساسيين أحدهما خاص بمن هم في قاع المجتمع، والآخر هو الاستبعاد الإداري والذي يعني انسحاب الجماعات الثرية والتي تتمتع بكافة حقوقيا من النظام م العام (التعليم ، الصحة العامة)..، وغيريا من الخدمات، الأمر الذي يعني ضمنا التأثير على كفاءة وجودة الخدمات، حيث أن حقوق المشاركة السياسية اقتصرت بمرور الوقت على إجراء الانتخابات وبعد ذلك كل فرد وجماعة تعود إلى عزلتها [2].

كما أن الإفراط في الإدارة والتحكم من جانب السلطة التنفيذية، وسوء الإدارة البارز في القطاعين العام والخاص دفع للتساؤل حول مدى كفاءة التمثيل السياسي التقليدي.

وقد قدم جون رولز تصوره على التعامل مع أزمة التمثيل السياسي التقليدي والتي أصبحت تفتقر للعدالة، حيث قال انه لابد أ ن يتم إدماج الجماهير في السياسات والمؤسسات الديمقراطية، بشكل

1-تومي ابتسام ،مرجع سابق،ص26.

2-انتوني جينر،مرجع سابق ،ص143.

يراعي هوية ومصالح المواطنين بمواقفهم الاجتماعية الطبيعية في المجتمع في هذه البنى والسياسات الاجتماعية، بحيث أن هذا التمثيل يكون له تمثيل دقيق لظروفهم ومعيشتهم الواقعية.

كما أن أى تجليات الديمقراطية اليوم هو انحسار افق بهدها التمثيلي ذلك انه حتى في الحالة التي يتحقق فيها سير ديمقراطي طبيعي للمؤسسات المحلية، فإن المواطن يستعد طوال الفترات التي تفصل بين الانتخابات ومرد ذلك إلى تصور الديمقراطية المحلية على غرار المؤسسات المركزية، أي على أساس المبالغة في المنطق التمثيلي للمجلس المحلي [1]

والواقع أن النقاش حول الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية نقاش فلسفي قديم، حيث سبق للفيلسوف "جون لوك أن ألمح إلى محدودية الديمقراطية التمثيلية عندما اعتبر أن لا أحد يمكنه أن يضفي الشرعية الديمقراطية على سلطة سياسية غير المواطنين أنفسهم ،وانه ليكفي بالنسبة للمواطنين التعبير عن اختياراتهم، عبر التصويت لفائدة" ممثلين بل ينبغي أن تكون لديهم القدرة على مراقبة نشاط هؤلاء.

ونتيجة لهذه الأزمة طهرت الديمقراطية التشاركية كبديل أو مكمل للديمقراطية التمثيلية.

ثانيا:التمييز بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية :

الديمقراطية التمثيلية حسب "انوطوني جيندر"هي صيغة لنضام حكم يتم انتخابات منتظمة وباقتراع العام و حرية الفكر والحق العام في المناصب العامة وتشكيل روابط سياسية ,وهي الحكم بواسطة جماعات تفصل بينها وبين الناخب العادي ويخضع غالبا لهيمنة واهتمامات سياسية حزبية,فالديمقراطية التمثيلية وفق تصوره هي وليدة الديمقراطية الليبرالية التي ارتبطت بنشأة دولة الرفاه والدولة الأمة ,فيما بعد الحرب العالمية الثانية,كما يناقش الباحث السالف الذكر في كتاب **"بعيدا عن اليسار واليمين,مستقبل السياسات الراديكالية "2,** أن بزوغ الديمقراطية التمثيلية كحكم ارتبط بنشأة الدولة الأمة وبدولة الرفاه للإجابة عن مخاطر الحروب وكيفية إدارة ذالك من خلال التضامن بين فئات المجتمع, وان الديمقراطية التشاركية أو التداولية أو الحوار, هي جوال بديل أو رد عن مخاطر الليبرالية الجديدة المتطرفة التي تنادي بتقليص دولة الرعاية الاجتماعية وان الدولة هي

[1]-نفس المرجع السابق،ص144.

العدو,ويجب عليها أن لا تتدخل وان من نتائج الديمقراطية التشاركية رد المخاطر والإشراك الفعلي والمستمر للمواطنين في تدبي الشأن العام لمواجهة التحديات التي تطرحها العولمة المتوحشة.

-كما أن الديمقراطية التشاركية لها استمرارية في الزمن أما الديمقراطية التمثيلية ظرفية ومنحصرة في فترة زمنية محددة-كما أن خاصية التمثيلية لاتقي بالضرورة وجود ديمقراطية حقيقية لأن الانتخابات النزيهة الحرة ليس هي الضامن للديمقراطية بأنها يمكن أحيانا أن تجهز عليها وأن تكون مررا للحد من مشاركة المواطن الفعلية فتتحول بذالك ألي دكتاتورية ظرفية خصوصا مع تحول فئة مهمة من السياسيين ألي محترفين للسياسة.

- الديمقراطية التشاركية تهدف ألي تعزيز دور المواطن علي عكس الديمقراطية التمثيلية التي تحصر دور المواطن في التصويت وغيره فقط.

– الديمقراطية التشاركية هي ديمقراطية مستمرة ومباشرة عكس التمثيلية فهي غير مباشرة[1].

وتعتمد الديمقراطية التشاركية علي قوة المجتمع المدني وتاطيره وهيكلته بمعني أن يكون مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي والمؤسسات الرسمية .

ولكي تكون هناك ديمقراطية تشاركيه فعلية ومجسدة في القوانين التي تكرسها,يجب أن تكون هناك مستلزمات لبناء هذا الصرح الديمقراطي التشاركي

1-أيمن بكر سمر الشيشكلي ، مترجما ، النسوية والمواطنة،)القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، (2004 ص1-195 .

المطلب الثاني:

متطلبات بناء الديمقراطية التشاركية

ليست هناك حدود نهائية أو محددات قطعية منظمة لشؤون الاجتماع الإنساني بعامة والحياة السياسية بوجه خاص ، ومن ثم لا يمكن الزعم بأن هناك مستلزمات بذاتها لابد من توافرها كي يستوي

البناء الديمقراطي التشاركي وتتعين خصائصه ،وإنما ثمة مؤشرات عامة ينم وجودها عن احتمال قيام نسق ديمقراطي سليم بنية و ممارسة.

ولا ينفي هذا بطبيعة الحال إمكانية التجديد أو استحداث البدائل التي من شأنها كفالة استمرار نسق سليم بنية و ممارسة، ولا ينفي هذا بطبيعة الحال إمكانية التجديد أو استحداث البدائل التي من شأنها كفالة استمرار النسق الديمقراطي وضمان تطوره.

وإذا كان لنا أن نشير في هذا الصدد إلى ما يمكن أن نعتبره من قبل المستلزمات الأساسية لبناء الديمقراطية فإننا نخص بالذكر مؤشرات تأكيد سيادة الشعب وسلطته.وعلى هذا الأساس سنحاول البحث في هاته المتطلبات والتي تتضح بوجود مظاهر الديمقراطية التشاركية لذلك(أولا) ثم التعريج عن مستلزمات البناء الديمقراطي(ثانيا)،ثم نتناول فكرة الحكم الراشد (الحكومة المحلية) في إطار الديمقراطية التشاركية.

أولا:مظاهر الديمقراطية التشاركية:

وتتجلى أهم مظاهر الديمقراطية التشاركية في الاستفتاء والاعتراض الشعبي و المبادرة التشريعية أو الاقتراح الشعبي:

1 - فالاعتراض الشعبي:

يتمثل في أن الدستور بنص على إمكاني تحق الاعتراض لعدد من المواطنين خلال مدة محددة على قانون أو قرار للحكومة أو من اجل تعديل دستوري، ويكون من نتائجه إيقاف العمل بهذا القانون أو القرار أو تعديله مؤقتا إلى حين عرضه عمى الاستفتاء لمعرفة رأي الشعب فيه.

2- أما المبادرة التشريعي:

فإن الدستور يتيح للشعب إمكانية اتخاذ المبادرة لاقتراح التعديلات الدستورية أو القوانين التشريعية وفق شروط وضوابط محددة ويمكن أن يكون الاقتراح مجرد فكرة تصوغه السلطة المختصة صياغة دقيقة، أو يتم كتابته وصياغته من طرف الشعب.[1]

من اللازم علي المشروع الجزائري أن يصدر النصوص القانونية التي تكرس للديمقراطية التشاركية ,ويبدأ ذالك من خلال النص عليها في الدستور وبذالك يكون مبدأ دستوري فقانون الأحزاب وقانون الانتخابات وعلي الرغم من أهميتها من خلال تحقيق الديمقراطية وحرية النشاط السياسي في الجزائر,لكن لم يشير إلى العناصر الأساسية للديمقراطية التشاركية كأن يكون قرارات المجالس المنتخبة محل نقاش عام بصفة إلزامية ومسبقة , إلزام الهيئات المنتخبة أخذ بعين الاعتبار أراء.

ثانيا:مستلزمات البناء الديمقراطي التشاركي :

ليست هناك حدود نهائية أو محددات قطعية منضمة لشؤون الاجتماع الإنساني بعامة والحياة السياسية بوجه خاص,ومن ثم لايمكن الزعم بأن هناك مستلزمات بذاتها لابد من توافرها كي يستوي البناء الديمقراطي التشاركي وتتعين خصائصه,وإنما ثمة مؤشرات عامة ينم وجودها عن احتمال قيام نسق ديمقراطي سليم بنية وممارسة, ولا ينفي هذا بطبيعة الحال إمكانية التجديد أو استحداث البدائل التي بشأنها كفالة استمرار النسق الديمقراطي وضمان تطوره[2], وإذا كان لنا أن نشير في هذا الصدد إلي مايمكن أن نعتبره من قبل المستلزمات الأساسية لبناء الديمقراطية فإننا نخص بالذكر مؤشرات تأكيد سيادة الشعب وسلطته, التعدد التنظيمي المفتوح ,تعميق مفهوم المواطنة,تحقيق العدالة الاجتماعية ,التداول علي السلطة ,وهي كالتالي :

1-عكاشة، بن مصطفى .آليات الديمقراطية المباشرة في دستور 2011 . ، العدد 2، الرباط، 2014 ، ص 72.

2- عبد الرزاق عيد و محمد عبد الجبار،الديمقراطية بين العلمانية و الإسلام،)بيروت ودمشق :دار الفكر المعاصر و دار الفكر،(2000 ،ص ، 164

1-**تأكيد سيادة الشعب وسلطته:** وهذا يعني أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطة والشرعية,وبالتالي فان الحكومة مسؤولة أمام ممثلي المواطنين ,وهي رهم إرادتهم ,كما لهم في مراقبة تنفيذ القوانين بما يصون حقوقهم العامة وحرياتهم المدنية.

2-**التعدد التنظيمي المفتوح:**أي حرية تشكيل الأحزاب والمنضمات والجمعيات السياسية دون قيد وهي آلية متعلقة بالنظام الحزبي, وتعتبر واسطة بين الحاكم والمحكوم, وتحد من احتكار السلطة من طرف فئة معينة.

3-**تعميق مفهوم المواطنة:**وهو مؤشر مهم,فالمواطنة وهي شعور دائم ولصيق بالفرد يجعله ملتزما بالمسؤولية اتجاه الغير الذي يقاسمه العيش علي أرض واحدة.هي الوطن الذي يوفر له مساحة.من الحرية والإبداع في جو مملوء بالأمان واستقراره ووحدته واندماجه كما أنها تمكن الفرد من الحصول علي قدرات مادية ومعنوية تؤهل للمشاركة في انجاز مهام المواطنة كالمشاركة في فعاليات الحياة السياسية .

4-**تحقيق العدالة الاجتماعية:** التي تشكل الشق الاقتصادي للديمقراطية والديمقراطية التشاركية لما تتضمنه من عدالة توزيع الثروات وعائدات النمو,وهذا عكس ما يحدث في الدولة التسلطية والتي تتميز بانعدام العدالة التوزيعية لأنها تستبعد القوي الاجتماعية من عملية توزيع الثروات , لذي فالطبقات المحرومة سياسيا هي كذالك محرومة اقتصاديا, ومع انتشار الحرمان واتساع دائرة الفقر,لامعني للحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان , ذالك ا المساواة والعدالة الاجتماعية, تعدان مستلزمين أساسيين من مستلزمات البناء الديمقراطي التشاركي.

5-**التداول علي السلطة** :والذي يعني أن الوصول إلي السلطة أو التنحي عنها رهن بإرادة المحكومين , وهي بالتالي ترفض نظرية احتكار الحكم من قبل الحزب الواحد أو الفرد الواحد, كما تمنع استخدام القوة العسكرية للاستيلاء علي السلطة إلا ماكان دفاعا عن النفس, والإيمان بحق المجتمع المدني في اختيار حاكميه علي مستوي السلطة التنفيذية أو اختيار ممثلة علي مستوي السلطة التشريعية[1].

وفي الأخير فان هذي المؤشرات جميعا وان كانت تدل فيما هو متعارف عليه عن احتمال توافر بناء ديمقراطي تشاركي راسخ القواعد والمبادئ في هذا المجتمع أو ذاك , وتمثل في نفس الوقت أهم خصائص الديمقراطية التشاركية ومعالمها التقليدية ...الخ , إلا أن هذه المؤشرات ليست ثابتة وان قيام الديمقراطية التشاركية وفق

1-عبد النور، بن عنتر وآخروف .الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطف العربي .بيروت، مركز درا سات الوحدة العربية، 2004. ، ص.24.

أسس وقواعد أخري وارد في كل المجتمعات , وان ضلت الديمقراطية التشاركية علي الرغم من ذالك مطلبا مرغوبا فيه وغاية مأمولة ,خاصة بالنسبة للدول العربية التي لا مفر من انتقالها من عالم الاستبداد إلي عالم الديمقراطية والحرية .

كما أن هذه المؤشرات سوف تؤدي إلي تفعيل المشاركة السياسية , لارتباط هذه الأخيرة بالديمقراطية التشاركية , والذي سوف يوضحه الباحث

كما لا يمكن الحديث عن الحديث عن الديمقراطية التشاركية في غياب أو انعدام المشاركة السياسية والفعلية الحقيقة, فالمشاركة السياسية هي حق من حقوق المواطنين يجب تجسيده عمليا في أرض الواقع ويقوم به المواطنون الذين بلغوا سن الرشد للمشاركة في الحياة السياسية,إما من خلال التأثير علي صناع القرار أو المشاركة المباشرة في صنع القرارات واتخاذها ,وبذالك تكون ضرورة المشاركة السياسية حقا للمواطنين يعبر عن مرحلة تطور الحياة السياسية والاجتماعية, وبالتالي نخطو خطوة نحو تأسيس الديمقراطية التشاركية علي الوجه الصحيح دون قشور التغيير وترك اللب[1].

فالبناء الديمقراطي يرتبط ارتباطا وثيقا باليقظة السياسية للمواطنين وتنامي وعيهم الوطني والاجتماعي , كما تتوقف جدية ممارستهم الديمقراطية علي مدي حضورهم الفاعل وشراكتهم الايجابية في جدليات العمل السياسي وديناميكيات العمل العام كذوات مستقلة فاعلة لا كموضوعات مسيرة منفعلة,أي كمواطنين نشطاء فاعلين لا مجرد رعايا هامشيين أو مغتربين.

فالحديث عن الديمقراطية كمصطلح جاف هو عبارة عن حقنة مسكنة لمواطن الألم ,إن لم يصاحبها مشاركة فعلية للمواطنين في الحياة السياسية وعدم ترك دفة الحكم في أيدي فئة قليلة تتخذ القرارات وتوجه مستقبل المجتمع بما يخدم مصالحها الخاصة,والسواد الاعضم من المجتمع يعيش حياة الاغتراب السياسي(.)كما يحدث في الوطن العربي عازف كل العزوف عن المشاركة السياسية ,والتي تعتبر شكلا من الأشكال التي امتزج فيها

1-نجيب، المصمودي .المقاربة التشاركية في التجربة المغربية، المغرب، يوليو2014،
متوفر على الموقع
http://mobile.dudamobile.com/site/rinconews?url=http%3A%2F%2Fwww.rinconews.com%2F2014%2F07%2Fblog-post_31.html%3fm%3D1&utm_referrer=
تم تصفح الموقع :يوم2016/04/30.

مفهوم الديمقراطية والديمقراطية التشاركية بواقع المعطيات الاجتماعية والتراثية والسياسية لبعض الأقطار في العلم السياسي [1].

لذالك ارتبط الحديث عن مفهوم المشاكة السياسية تاريخيا بالحديث عن الديمقراطية فكل منهما يشير إلي الأخر والعكس,بل ابعد من ذالك جاءت صياغة العقلية الديمقراطية لتصف وضعا كان سائدا في المشاركة المباشرة للمواطنين في صياغة القرار السياسي وإدارة أمور الدولة ,فهي أي المشاركة السياسية –الحلقة التي تربط الفرد كعضو في الجماعة والفرد كمواطن سياسي فالفرد في مشاركته في فعاليات الحياة السياسية المرتبطة بمجتمعه يكون قد حقق ان لم نقل اثبت وجوده كمواطن ايجابي في مجتمعه.1

والمشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة, مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الانضمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم علي المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات ,من النضمة الاستبدادية ,الشمولية او التسلطية ,التي تقوم علي الحتكار ,احتكار السلطة وامتيازاتها المفسدة ,واستخدامها بما يحفض مصالحها,

ثالثا: فكرة الحكم الراشد في اطار الديمقراطية التشاركية:

يعود بروز مفهوم الحوكمة إلى عدة أسباب من الناحية العلمية أو النظرية، حيث تعتبر الحوكمة من المواضيع التي أثارت جدل كبير لدى المفكرين والباحثين وذلك من خلال انعكاس للتطورات والتغيرات الحديثة التي غيرت في أطر وأدوار الحوكمة من الجهة المنهجية والأكاديمية.

من جهة أخرى إذ طرح المفهوم في سياقات اقتصادية، سياسية، وثقافية وتأثر بمعطيات أخرى داخلية ودولية [2])

من عقدين من الزمن ويستخدم مفهوم الحوكمة من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي.

1-حريزي زكرياء،مرجع سابق ،ص50.

2- عبد القادر حسين،" الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية"،) رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم(2011

(2012 .، ص 18 ، السياسية، قسم العلوم السياسية،

حيث تعرف الحوكمة بانها الحالة التي من خلالها يتم ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية[1].

وحيث يتضمن هذا التعريف:

-العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات وكذا مساءلتها ومراقبتها وتغييرها.

-قدرات الحكومة لإدارة الموارد وتموين الخدمات بفعالية وصياغة ووضع تشريعات جديدة.

-احترام المؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.

-الحكم الراشد أساس لخلق وإدامة البيئة للتنمية التي تتسم بالقوة والعدالة مثلما هي مكملة أساسية للسياسات الاقتصادية المجدية عن طريق تفعيل فكرة تطوير الإدارة، وضرورة الإصلاحات القانونية وإلزاميتها وإشراك أكبر قدر من المستفيدين والمتأثرين بتصميم وتنفيذ المشاريع، لكي لا تحد من إدامتها واستمراريتها، إلا أن هذا التعريف لم يذكر الفاعلون المشاركون في ممارسة القوة لإدارة الموارد من أجل التنمية وإن كانت كتابات البنك الدولي

تتحدث عن فاعلين محددين هم :الحكومة، القطاع الخاص،والمجتمع المدني.[2]

ويكمن اعطاء تعريف للحوكمة على انها : طريقة العمل والأسلوب الصحيح لحكم الدولة على كافة المجتمعات والادارات و المستويات العليا والوسطى والدنيا وعلى كل القطاعات السياسية، اقتصادية، اجتماعية وإدارية من خلال تحقيق مصالح الناس وتطوير المجتمع من خلال إرساء الديمقراطية، والمساواة، ومشاركة الأفراد في اتخاذ القرار [3].

[1] - Daniel Kaufman, « Repenser la bonne gouvernance : dialogue sur la gouvernance et développement au moyen-oriet et en Afrique du nord » (Paris, Beyrouth, Rabat et Washington : AC. 21 novembre 2003). P3. Voir le site : http://www.woldbank.org/wbi/gouvernance.

2-زهير عبد الكريم كايد، **الحكمانية وقضايا وتطبيقات،)** القاهرة :المنطقة العربية للتنمية الإدارية،(2003 ، ص07

3-افالو وفاء ،شرفي امينة،دور الحوكمة في تحسين الادارة المحلية،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة قالمة،2013،ص24.

1/ فواعل الحوكمة

إن الحديث عن الحوكمة من خلال فتح نقاش واسع حول دور مختلف الفواعل في المجتمع في ايجاد حلول للمشاكل التي تعوق عملية التنمية.

وذلك من خلال مكونات وأطراف الحوكمة التي تكون الإطار العام الذي تتفاعل من خلاله مختلف العناصر الأساسية التي يتوقف عليها التوازن والتفاعل وتتمثل هذه الفواعل في:

أ - الدولة:

إن الدولة تضطلع بممارسة ووظائف متعددة، فكونها ترتكز على البعد الاجتماعي،فهي تحدد المواطن والمواطنة في المجتمع،وكونها صاحبة السلطة،اذ تتحكم وتراقب ممارسة القوة،وكونها مسؤولة عن تقديم الخدمات للمواطنين، وتعمل على تهيئة البيئة المساعدة على التنمية البشرية في المجتمع،

كما اهاتعنى بوضع الإطار العام القانوني والتشريعي الثابت والفعال لأنشطة القطاع العام والخاص على حد سواء،

مثلما هي معنية بتأكيد الاستقرار والعدالة في السوق وكذلك تعمل على الاهتمام بالخدمات التي لا يقبل عليها القطاع الخاص.

وهذه الوظائف هي[1]:

-إيجاد إطار قانوني وتشريعي مستقر، ثابت، فعال وعادل للأنشطة العامة والخاصة.

-الاهتمام بتقديم السلع.

-تعزيز الاستقرار والمساواة في السوق.

-تزويد الخدمات العامة بفعالية ومسؤولة.

وعلى إثر هذه الوظائف تواجه الحكومة العديد من التحديات، ذلك أن الحكومة، تهتم باهتمامات الأفراد الأكثر فقرا الأكثر وهذا عن طريق العمل على تزويد فرص إظهار وتحقيق وإدامته نوعية الحياة التي يريدون تحقيقها .وأن المؤسسات الحكومية تستطيع أن تمكن الناس، الذين تقوم بخدمتهم وذلك بتزويدهم بالفرص المتساوية وتدعيم الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وفتح المجال للحصول على الموارد.

لكن لا تستطيع الدولة تمكين الناس، إلا بتوفير جهاز تشريعي وعمليات انتخابية وأنظمة قضائية

1-عبد القادر حسين، مرجع سابق، ص(45

وقانونية تعمل بشكل جيد، فضرورة وجود برلمان ينتخب أعضاءه بحرية وعدالة، تمثل فيه مختلف الأحزاب ومختلف المناطق، من شأنه أن يسمح بزيادة المشاركة الشعبية ومساءلة الحكومة، فوجود الثقة تؤدي إلى زيادة الشرعية السياسية فالأنظمة القانونية والقضائية الفعالة بدروها تعمل على حماية الدولة القانون وحقوق الجميع.

ب - ا لقطاع الخاص:

يشمل القطاع الخاص مجموع المشاريع الخاصة غير المملوكة من الدولة في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات مثل المصارف الخاصة، ووسائل الإعلام الخاصة وغيرها .كما يشمل القطاع غير المؤطر في السوق إن الدولة تشكل أكثر قوة لتحقيق التنمية، إلا أنها ليست الوحيدة في هذا لمجال ،فهناك تحول واضح في معظم دول

نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق[1]، وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من الدول النامية الذي

يعامل على تحرير الأنظمة المالية، النقدية، والتجارية... إلخ، والتي تعتمد على أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثمة

التنمية الاجتماعية، وأن معظم الدول أصبحت تدرك بأن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات

لتشغيل الأيادي العاملة على كافة مستوياته، إضافة إلى تحقيقها للنتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع، ورفع

مستوى معيشة المواطنين وتحسين الخدمات لهم)،ففي معظم الدول النامية، هناك ضرورة لتشجيع المشاريع الخاصة ودعمها لتصبح أكثر شفافية وتنافسية على مستوى الأسواق الدولية في ظل العولمة، ومن المعروف جيدا بأن العدالة في النمو، والمحافظة على البيئة واتساع نطاق القطاع الخاص، والمشاركة الفعالة والمسؤولية في التجارة الدولية[2]

2-افالو وفاء،شرفي امينة،مرجع سابق،ص27.

1 - حليمة بومزبر،" الديموقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية"،)رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات

-الدولية، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية(،2010/2009،ص 70.

2- عربي بومدين،" الإدارة العامة والحكم الراشد"،)رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،(

2012-2011 .ص17.

ج - المجتمع المدني:

ان منظمات المجتمع المدني هي مجموعة الجمعياتالتي ينظم المجتمع نفسه حولها طوعا.وتشمل هذه الجمعيات النقابات العمالية،والمنظمات الغير حكومية،والمجموعات المعنية بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء واصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدولة العصرية نبحيث حل محل المجتمع الفاصل في الفلسفة السياسية،وبالتالي لم تعد تتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة وإنما عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات وهيئات ونقابات وغيرها.

ولتحديد مفهوم المجتمع المدني يجب التركيز على أربعة عناصر أساسية تتمثل في[1] :

*فكرة التطوعية .

*فكرة المؤسسية

*فكرة الاستقلالية .

).الارتباط بمنظومة من المفاهيم) حقوق الإنسان، المواطنة، المشاركة السياسية، الشرعية .

وان اهمية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تاطير المواطين للعمل التطوعي في الشان العام،وفي كل قيم المشاركة والتنمية التشاركية،وذلك من خلال اشراك الافراد في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية ،وتعمل على التنظيم في جماعات ذات قوة للتاثير في السياسات العامة والحصول على حق الدخول للموارد العامة وبشكل خاص للفئات الفقيرة،لذا نجد مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات الغير الحكومية،تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيد للحكومة من خلال علاقتها بين الأفراد والحكومة،وأيضا لتعبئتها لأفضل الجهود الجماعية والفردية ،التي يمكن استخدامها وفق الجهود والوظائف التالية:[2]

*التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.

* تعميق المساءلة والثقافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.

* .مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر والتمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات.

1-عربي بومدين،مرجع سابق،ص19.

الفصل الثاني

الآليات المتخذة لتفعيل الديمقراطية التشاركية

الفصل الثاني:

الآليات المتخذة لتفعيل الديمقراطية التشاركية

إن العديد من الباحثين ينضرون إلي القانون علي انه ظاهرة اجتماعية والمنضم الحقيقي لحياة المجتمعات الحديثة والمحرك الرئيسي في خلق المنضمات والجماعات المحلية التي تعتبر جزء لا يتجزأ من الدولة وهده الجماعات المحلية تتضمن المجالس المحلية المنتخبة التي تعتبر من أهم جزء لايتجزا من الدولة وهذه الجماعات المحلية تتضمن المجالس المحلية المنتخبة التي تعتبر من أهم وأكثر الآليات بروزا للمشاركة الاجتماعية في الدول. ولان الديمقراطية التشاركية لها من الأساليب لإفراغها في قالب قانوني معين ووفق أسس متينة متانة هذه الفكرة والتي لاتجد مكانا لها إلا في ظل الإدارة المحلية كبيئة تتلاءم وترتكز عليها لذلك ارتأينا أن نتكلم في هذا الإطار من خلال المبحث الأول (مفهوم المجالس المحلية)وفي المبحث الثاني سنخصصه لآليات(تفعيل الديمقراطية التشاركية)

المبحث الأول:

مفهوم المجالس المحلية:

هي نظام من أنظمة الإدارة العامة وأداة من أدوات التنمية تهدف إلي زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة، ويتم بمقتضاها إعطاء المحليات الاختصاصات والصلاحيات التي تساعد علي سرعة وسهولة اتخاذ القرار بعيدا عن السيطرة المركزية مع ارتباط هذا القرار بتحقيق السياسات والأهداف التنموية للدولة، وهي تعبر عن اللامركزية الإقليمية كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، أي أن الإدارة المحلية تؤدي إلي نقل بعض السلطات

إلي الوحدات المحلية .وهذا بالطبع لا يقضي علي اختصاصات الحكومة المركزية بل انه يظهر علاقة اشتراك الوحدات المحلية المركزية، ونتيجة لهذه العلاقة يجب التنسيق بين الطرفين[1].

وترى الأمم المتحدة أن الإدارة المحلية نظام من نظم الإدارة العامة، وهي وسيلة إدارية لمعاونة الحكومة المركزية علي أداء رسالتها بصورة أكثر فاعلية وكفاءة .وهي بذلك تحث علي نقل بعض الاختصاصات والصلاحيات من الحكومة المركزية إلي المحليات لمواجهة مسئولياتها في إطار توزيع الأدوار الوظيفية وتقسيم العمل بين المستويين

المركزي والمحلي وبما أن الإدارات المحلية تستمد قوتها وشرعيتها أساسا من المجتمع، فإن دور الحكومة المركزية يقتصر علي حماية الاحتياجات والحقوق العامة بهدف تحقيق التوازن المنشود بين مصالح الجهات المختلفة، أي أن الإدارة المحلية هي لامركزية ذات طابع إداري تهدف إلي تنسيق العلاقة بين مركز الدولة وفروعه المحلية المنتشرة في أرجائها[2]

وعلى هذا الأساس سنحاول تعريف المجالس المحلية وهذا في(المطلب الأول)،كما سنحاول تبيين تشكيل المجالس المحلية هذا في (المطلب الثاني)..

1-هشام أمين مختار، تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة،2000،ص21.

2- احمد رشيد، الإدارة المحلية، المفاهيم العلمية ونماذج التطبيق، دار المعارف، 1999،ص43.

المطلب الأول:

تعريف المجالس المحلية

يعرف المجلس أو conseil بشكل عام علي انه جماعة منتخبة أو هيئة تتشكل في اتخاذ القرارات في المسائل التي تدخل في اختصاصاتها.

كما يعرف المجلس علي انه "اجتماع عدد من الأفراد تنضمهم مصلحة واحدة أو عمل واحد يدعون لتداول الرأي وإصدار القرارات والقيام بمهمة معينة.

وبصفة عامة يعني مصطلح المجلس: اجتماع عدد من الأفراد يحملون صفة العضوية تجمعهم قضية معينة أو مجموعة من القضايا لمناقشتها واتخاذ القرارات بشأنها وقد تكون هذا المجلس معترف به رسميا من طرف الدولة أو غير رسمي كمجلس القبيلة أو مجلس العائلة وما إلا ذالك من المجالس.

أما كلمة المحلية فتعني:

ذالك الحيز الجغرافي أو إقليم جغرافي محدد أي مجتمع يتحدد داخل دولة ما, والمحلي قد يشمل قرية أو مجموعة أو قري أو مدينة أو منطقة أو معشر أو جامعه...الخ[1].

الفرع الأول:تعريف المجالس المحلية:

تعني عبارة المجالس المحلية أو الهيئة التداولية المنتخبة لجماعة محلية المؤشرات التالية:

المجلس البلدي بالنسبة للبلدية ,المجلس العام بالنسبة للمحافظة,وأخيرا المجلس الجهوي بالنسبة للجهة وعليه يمكن القول أن المجالس المحلية المنتخبة هي هيئة تداولية أساسية في تسير وإدارة الجماعات المحلية بحيث تعتبر صورة من صور تطبيقات مبدأ الديمقراطية الإدارية في النظام الإداري المحلي.[2]

كما تمثل المجالس المحلية الخلايا القاعدية لأي نضام سياسي وهي اللبنة الأولي في الهيكل الهرمي الإداري للمؤسسات الإدارية بالإضافة إلي كونها حلقة أساسية تتفاعل مع مدخلات ومخرجات النسق السياسي ,

1-أحمد زكي ،بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية . لبناف،بيروت،الشركة اللبنانية للتوزيع1993،ص12.

2- محمد علي، محمد وآخرون .قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية ،دار المعرفة الجامعية 1995 ، ص41.

كما أن المجالس المحلية تعتبر المرآة العاكسة لنضام لإدارة المحلية من خلال استهدافها لضرورة تمثيل الطوائف المختلفة تجسيد مبدأ الكفاءة العلمية والعملية وإيجاد قدر معين من التمثيل السياسي المعبر عن المصالح المحلية.

وتؤدي المجالس المحلية حسب رأي القانوني "دي توكفيل "مايلي: إن المجالس المحلية من أهل المدينة أو القرية هي التي تنمي قوة الشعوب الحرة واجتماعات هذه المجالس تؤدي لقضية الحرية ماتؤديه المدارس الابتدائي لقضية العلم فهي تذيقهم طعم الحرية عن كثب وتدربهم علي التمتع بها وحسن استعمالها ...

وتعرف علي أنها "هيئات إدارية منتخبة في محيط معين, من قبل المواطنين فيه للقيام بمهمة الإدارة المحلية لمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقيام بدور الإشراف والرقابة علي أداء مرافق ومكاتب أجهزة وقطاعات الدولة التنفيذية المختلفة وهي بتعبير أخر سلطة محلية تنوب عن سلطات الدولة المركزية في التخطيط والتنظيم ومتابعة التنفيذ وبالتالي فهي تتحمل مسؤولية أوضاع نطاقها المكاني أمام السلطة المركزية[1]

ثانيا:خصائص المجالس المحلية :

1-الشخصية المعنوية:

تعتبر الشخصية المعنوية أو الاعتبارية مجموعة من الأشخاص أو الأموال تتمتع بشخصية القانونية تماما كتلك المقررة للأشخاص الطبيعيين, وينضر إليها وتعامل كما لو كانت شخصا حقيقيا فلها حقوق وعليها التزامات, وهي شخصية مستقلة من الأشخاص والعناصر المادية المكونة لها.

إن الشخصية المعنوية المكونة هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية وكمالية مصالحها القانونية, ولها دور كبير وفعال في تقوية وتدعيم مبدأ الديمقراطية الإدارية.

وان إطفاء الشخصية المعنوية العامة علي الهيئات المحلية يحقق لها قدرا من الحرية في التصرف وبدعم الاستقلال الذي يجب أن تتمتع به في مواجهة السلطة المركزية[2].

إلا الشخصية المعنوية الخاصة بالمجالس المحلية نسبية لانعدام الاستقلال المالي أو الذمة المالية فيها وتبقي بذالك خاضعة أو تابعة للدولة ولا تملك أيضا حق التقاضي.

1- محمد محمود، الطعامنة .نظام الإدارة المحلية المفهوم والفلسفة والأهداف.الملتقى العربي الأول نظام الإدارة المحلية في الوطن العربي 2003 ،ص15 .

2-فريدة، مزياني. المجالس المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري.رسالة دكتوراه ،الجزائر ،قسم العلوم السياسية،2005،ص17.

3-نفس المرجع السابق،ص21.

2-وجود مصالح محلية:

لابد من وجود هيئات محلية منتخبة تنوب عن السكان المحليين في إدارة شؤونهم التي اعترف بها ولما كان من المستحيل علي جميع أبناء الأقاليم أو البلاد أن يقوموا بهذه المهمة بأنفسهم مباشرة فانه من المتعين أن يقوم بذالك من ينتخبون نيابة عنهم ومن تم كان لانتخاب هو الطريقة الأساسية التي يتم عن طريقها تكوين المجالس المعبرة عن

إرادة الشخص المعنوي العام الإقليمي فجوهر المجالس المحلية هو أن يعهد إلي أبناء ناء الوحدة الإدارية بان يشبعوا حاجاتهم المحلية بأنفسهم من خلال هيئة يتم انتخابها لاشك أن الفقهاء قد انقسموا في آرائهم إلي فرقتين :

الفريق الأول يدعم فكرة قيام المجالس المحلية عن طريق الانتخاب وحجتهم بذالك هو تكريس معني استغلال المجالس المحلية والأمر الآخر هو تلاءم نضام الانتخاب مع مبدأ الديمقراطية الذي يؤيد بنظام الانتخاب.

وهناك فريق آخر يري أن مسالة الانتخاب في حالة تطبيق اللامركزية المحلية لايعتبر شرطا لازما ويمكن أن يتم ذالك من خلال التعيين [1].

3-تمتع المجالس المحلية بالاستقلال في ممارسة اختصاصاتها مع خضوعها لرقابة السلطة المركزية :

صحيح أن السلطة المركزية تخلت عن سلطتها ذات الطابع المحلي لصالح الوحدات الإدارية المحلية,ولكنها احتفظت بحق الرقابة والإشراف عليها حتى تضمن أنها تسير بالشكل الذي يتناسب مع السياسة العامة والمصلحة العامة للدولة,ومن المعروف انه عادة ما يوجد نص قانوني يبين به اختصاصات وصلاحيات الإدارة المحلية ومن خلال ذالك النص يتم تحديد النوعية والكيفية التي يتم فيها رقابة السلطة المركزية.

يري حسن عواضة "انه لايمكن للإدارة المركزية أن تصل في رقابتها علي الإدارة المحلية إلي حد إصدار الأوامر كما هو الحال في الرقابة الرئاسية ذالك أن ممارسة سلطة إصدار الأوامر تصطدم باستقلال المجالس المحلية وتمس جوهر اللامركزية نفسه[2].

فالرقابة إذن تكون ضمن الفلسفة الأساسية الذي ينص عليه مبدأ اللامركزية الإدارية وان لا يخرج عن ذالك المفهوم حتى تبقي المجالس المحلية متمتعة باستقلاليتها.

1-عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار الجامعية، الإسكندرية ، 2001 ، ص13.

المطلب الثاني:

تشكيل المجالس المحلية.

إن تشكيل المجالس المحلية المنتخبة يعتبر محدد هاما وأساسيا في صياغة الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في إدارة وتسيير الشؤون المحلية,حيث أن تطبيق نضام الإدارة المحلية يقتضي وجود مجالس لهذه الإدارات ولتشكيل هذه المجالس سوف نتطرق لمختلف الاتجاهات الفقهية المتعلقة بكيفية تشكيل المجالس المحلية يقتضي منطق ومفهوم الديمقراطية المحلية أن يتولى إدارة الشؤون المحلية هيئات محلية خاصة، تمثل السكان المحليين سياسيا، ولا يتحقق هذا التمثيل إلا عن طريق الانتخاب نظراً لاستحالة اشتراك جميع الموظفين المحليين في إدارة و تخطيط و تنفيذ برامج التنمية المحلية

وكما يقول " ليون بردا ت "في كتابه - القيم و الإيديولوجيات السياسية - بأنه " لا يوجد شيء أهم في

النظام الديمقراطي من الانتخاب ." فهو الآلية الأنسب لتجسيد ديمقراطية الإدارة المحلية من جهة، ومن جهة أخرى إعطاء أكبر ضمان لاستقلالية المجالس المحلية عن السلطة المركزية.

وبغض النضر عن اختلاف وجهات النضر بين المؤيدين والمعارضين لفكرة التعيين في المجالس المحلية، وعن مدى قدرتها في تشكيل مجالس فعالة و ديمقراطية، [1]فإنه في الجزائر يعتمد على نظام الانتخاب كأسلوب وحيد لتشكيل المجالس المحلية منذ الاستقلال و حتى في عهد الحزب الواحد، أراد المشرع للبلدية أن تجسد ديمقراطية الحكم الجماعي عن طريق الانتخاب

1بن شعيب نصر الدين و منصور عبد الله **مدى انعكاس ضعف الكفاءة على تسيير الإدارة المحلية** ملتقى حول واقع الإدارة المحلية بالجزائر والمنظم بجامعة زيان عاشور الجلفة يومي 2010/04/28/27.

الفرع الأول: اعتماد مبدأ الانتخاب غي تشكيل المجالس المحلية:

يقوم هذا الاتجاه علي أن الانتخاب عنصر أساسي في قيام الإدارة المحلية وضرورة حتمية من ضرورات البناء السياسي الديمقراطي السليم, بالإضافة إلي إسناد مهمة تسير الشؤون المحلية إلي العناصر الأكثر تمثيلا للمصالح المحلية والأحسن اطلاعا علي الخصوصيات المحلية لتجسيد البعد الإداري للامركزية الإقليمية ,وتحقيق استقلالية المجالس المحلية[1].

كما يقوم هذا الاتجاه علي توفير الكفاءات الحقيقة القائمة علي مدي وعي مجتمع الناخبين وكذا درجة تحررهم من عقد المصالح الشخصية والطائفية والقبلية وقد اعتمد هذا اتجاه أيضا علي مجموعة من الحجج القانونية والدارية

والسياسية ,فبالنسبة للحجج القانونية فان الانتخاب شرط قانوني لازم لقيام وتأسيس اللامركزية الإقليمية انطلاقا من أن الانتخاب يحقق الاستقلالية أما في يخص الحجج الإدارية فتتمثل في إسناد الوظيفة الإدارية إلي هيئات إدارية مستقلة نسبيا عن السلطة المركزية تعمل علي تسيير الشؤون المحلية للسكان واتساع حاجياتهم وكذا دراية ممثلي السكان أكثر من غيرهم بالحاجيات المتجددة للمجتمع المحلي انطلاقا من معايشتهم اللصيقة بالقضايا للمواطنين بالإضافة إلي عدم ربط مستقبل الإقليم بإطارات معينة من خارج الإقليم المحلي

وبخصوص الحجج السياسية فان الانتخاب ضرورة تفرضها الإدارة الحديثة العامة والمحلية علي وجه الخصوص هذا بالإضافة إلا أن مختلف الشعوب في الوقت الحالي لم تعد تكتفي بممارسة الديمقراطية السياسية عن طريق الأحزاب ولكن تعدت مطالبها إلي تحقيق الديمقراطية الإدارية علي الإدارة المحلية عن طريق المجالس المحلية.

إن هذا الاتجاه القائم علي فكرة الانتخاب كقاعدة أساسية في تشكيل المجالس المحلية تعرض لعدة انتقادات أهمها أن اشتراط الانتخاب لقيام اللامركزية الإقليمية يجعل من الإدارة المحلية نظرية قانونية محضة[2].

1 - حكيم، يحياوي .دور المجالس المنتخبة في التنمية المحمية.رسالة ماجستير،الجزائر،قسم العلوم السياسية2011/2010،ص23.

2-نفس المرجع السابق،ص24.

3-عمار، بوضياف التنظيم الإداري في الجزائر بين النظريةوالتطبيق.الطبعة الأولى ،الجزائر،جسور للطبع والتوزيع،2010،ص38.

أما من الناحية السياسية فان عنصر الانتخاب لا يكفي وحده كمحدد لإدارة محلية ناجحة التي لم تتبلور كظاهرة مركبة كما تم ذكره سابقا إلا نتيجة تفاعل وتأثير مختلف العوامل والظروف المرتبطة بالديمقراطية,وقد لاتنتج عن عملية الانتخاب أعضاء في المجالس المحلية في مستوي تطلعات سكان الإقليم من خلال ضمان مستوي مقبول في ممارسة الوظيفة الإدارية المنوطة بهم ,بل ينتج في الدول النامية علي وجه الخصوص,أعضاء ناقصي الخبرة لشغل عضوية المجالس التي تتطلب قدرا من المستوي العلمي والثقافي والوعي السياسي السليم لدي الناخبين ينتج عنهم إضرار بالمصالح العامة للمجموعة المحلية.

الفرع الثاني :مبدأ التعيين في تشكيل المجالس المحلية:

يرتكز هذا الاتجاه علب فكرة أساسية مضمونها أن تعيين أعضاء المجالس المحلية في مختلف مستويات الوحدات الإدارية للدولة من السكان المحليين عن السلطة المركزية ,بناء علي توصية ممثليها في المنطقة أو الإقليم المحلي كفيل

بأشخاص لديهم خبرات ويحملون مؤهلات ضرورية وهذا بدوره ضمانا لتجسيد النظام اللامركزي الإقليمي علي شرط ضمان استقلالية الأعضاء[1].

حيث يقوم هدا الاتجاه بدوره علي الاعتبارات القانونية المتمثلة في انه من الضروري تشكيل أعضاء المجالس المحلية علي أساس التعيين من طرف السلطة المركزية بشرط ضمان عنصريين أساسين:

الأول يتمثل في عدم خضوعهم للسلطة السلمية وعدم قابليتهم للعزل.

أما في ما يتعلق بالحجج الإدارية التي استند عليها هذا الاتجاه فتتلخص في النتائج ا لسلبية المترتبة عن الاعتماد علي الانتخاب كمبدأ أساسي في تشكيل المجالس المحلية والتي يمكن اختصارها في عدم قدرة غالبية المنتخبين المحليين علي ممارسة مهامهم بسبب ضعف تكوينهم الميداني ونقض تكوينهم العلمي[2],وكذا افتقار معظم المجالس المحلية الي الكفاءات والخبرات الضرورية ضياع استقلال الهيئات المحلية بسبب ضعف المنتخبين الذي بدوره يفتح مجالا واسعا أمام تدخل السلطة الإدارية المحلية المركزية بالإضافة إلي اللجوء إلي توظيف

[1] - Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, " *Développement local : Concepts, Stratégies et Benchmarking*", Rapport n°1, septembre 2011, P.1.

2-حكيم يحياوي ،مرجع سابق ص.25

العشائرية والقرابة للتعويض عن الضعف في التسيير مما يخلق عدم استقرار المجالس والدخول في دیمومة من الصراعات يكون المواطن فيها الضحية الأول من خلال ضياع مصالحه[1].

ثالثا-الأسلوب المختلط

إن الاختلاف الواضح بين الاتجاهين السابقين من خلال التناقض بين مبدأ التعيين والانتخاب علي أساس أن تحقق ديمقراطية المجالس المحلية باللجوء إلي الانتخاب تتم عادة علي حساب الكفاءات المؤهلة المطلوبة,وفي المقابل فان الحرص علي إشباع الحاجيات المحلية عن طريق توفير الكفاءات التقنية والفنية العالية المستوي والتكوين وتعيينها في مناصب المسؤولية الخيار الديمقراطي.

ومن هنا ضهر الاتجاه الثالث الذي يقوم علي فكرة معينة أساسية تتضمن تطعيم المجالس المحلية بعناصر خارجية معينة لم يتم انتخابها مباشرة هدف توفير الخبرات والكفاءات اللازمة بحيث تكون اللازمة للمنتخبين وهدا لتحقيق نوع من التوازن بين الاعتبارات الإدارية ومتطلبات الديمقراطية المحلية كما أن دوافع اللجوء إلي هدا الأسلوب تتمثل العيوب التي تظهر عند الاعتماد الكلي لأعضاء المجالس المحلية وكذا عدم إمكانية تعيين كل أعضاء المجالس المحلية.

وهذا مانادي به **محمد عبد الله العربي** عضو مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة وخبير الاقتصاد الإسلامي,حيث قال "لاشك أن الدول النامية في حرصها علي تمكين مجالسها المحلية من حسن القيام برسالتها تفتقر أكثر من افتقار الدول المتطورة إلي تطعيم العنصر المنتخب في هيئة المجلس تطعيما جزئيا بكفاءات فنية"[2].

كما يعتبر عمار بوضياف من أنصار هذا الاتجاه هذا الاتجاه الداعي إلي لاعتماد علي الأسلوب المختلط من خلال تطعيم المجالس المحلية بكفاءات تقنية حتى تتمكن من دور رئيسي في ادراة التنمية المحلية وخاصة مايتعلق بعمل اللجان شريطة أن تكون الأغلبية في التمثيل للمنتخبين حتى لا يسطر المعينين علي المجلس.

بعد تعرضنا لمختلف الاتجاهات الفقهية المحددة لمختلف الاتجاهات التي ناقشت فكرة تشكيل المجالس المحلية تثار نقطة أساسية تتعلق بكيفية تحويل الاتجاه الثالث إلي واقع عملي من خلال توضيح كيفية استعانة المنتخبين

1-نفس المرجع السابق،ص38.

2 - خليل بن علي،" تحديات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية",) ورقة مقدمة إلى ملتقى الوطني حول :إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية،ورقلة(**يومي**13،12ديسمبر 2010)،ص51.

3 - عمار بوحوش، **الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة**، ط2 ،) الجزائر :دار البصائر للنشر والتوزيع، ،(2008 ، ص ص39

المحليين بالإطارات المعينة علي مستوي الإدارة المحلية[1] وهنا نجد أنفسنا أمام رأيين حيث يستند هذا الري إلي الجمع بين المعينين والمنتخبين في مجلس محلي واحد قائم علي انتخاب الأعضاء عن طريق الاقتراع العام المباشر وتعيين نسبة من أعضاء المجلس لنفس العهدة الانتخابية مستوفين للشروط المتمثلة في كونهم من عامة الناس وتوفير شروط الكفاءة والنزاهة والخبرة أما الرأي الثاني فيقوم علي مبدأ الفصل بين الأعضاء المعينين والمنتخبين وذالك من خالا الانتخاب الكلي للمجلس التداولي وتعيين أعضاء الهيئة التنفيذية التي تتكفل بتنفيذ مداولات المجلس.

***المجالس المحلية وبعض المصطلحات القريبة منه.**

أولا - اللامركزية الإدارية الإقليمية:

يطلق هذا المصطلح علي اللامركزية لتميزها عن اللامركزية المصلحية أو المرفقية التي تعني إنشاء مرافق معينة منفصلة عن الدولة تتمتع بشخصية معنوية وقدر من الاستقلال عن الإدارة المركزية مع خضوعها لإشرافها والمتمثلة في المؤسسات العامة الوطنية والمحلية1)كمرفق البريد والمواصلات المستشفيات والجامعات وهذا بغية تسهيل ممارسة نشاطها بعيدا عن التعقيدات البيروقراطية أما اللامركزية المرفيقية فهي طريقة من طرق التنظيم الإداري داخل الدولة تتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تباشر اختصاصاتها في هذا المجال تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية .

كما عرفها الفقيه الفرنسي"**اندري دولوبادير** "بانها:"هيئات محلية لا مركزية تمارس اختصاصاتها إدارية وتتمتع باستقلال ذاتي وهي مستقلة تماما عن اللامركزية المصلحية أو المرفقية"

وتتكون اللامركزية الإقليمية من عناصر أساسية تتمثل في وجود مصالح محلية متميزة توفر هيئات محلية منتخبة يعهد إليها إدارة هذه المصالح, حيث تمثل اللامركزية الإقليمية البعد الإداري للديمقراطية بالإضافة إلي الرقابة علي هذه الهيئات من قبل السلطة المركزية.

وقد عرفها البنك العالمي كما يلي : إن اللامركزية هي نقل السلطة والمسؤوليات المتعلقة بالوظائف العمومية من الإدارة المركزية إلي الدارة الوسيطة أو المحلية أو اتجاه التنظيمات الحكومية شبه مستقلة أو باتجاه القطاع الخاص,حيث تتعلق اللامركزية كمسار تراكمي بمفاهيم حركية متعددة لأوجه لذالك وجب التمييز بين الأشغال المتعددة اللامركزية فهي من الناحية السياسية تتعلق بتفويض السلطة السياسية واختصاصات اتخاذ

القرار للمجالس المحلية المنتخبة إضافة إلا اللامركزية الضريبية والتي تعني إعادة توزيع ومنح الموارد للسلطة المحلية للسماح لها بالتكفل بكل الشؤون المحلية وضمان أفضل لمهامها أما اللامركزية الإدارية ,فتتمثل في نقل صلاحيات اتخاذ القرار الموارد والمسؤوليات للهيئات المحلية المنتخبة التي ستقع عليها المسؤولية الكاملة للتكفل بالشؤون المحلية.

ثانيا-الجماعات المحلية أو الإقليمية:

تعتبر الجماعات المحلية شخصية معنوية من أشخاص القانون العام ينشا عن طريق اعتماد أسلوب اللامركزية الإقليمية حيث تختص بتسيير الشؤون المحلية عن طريق أجهزة منتخبة وتعرف الجماعات المحلية أبضا بثلاث متغيرات حيث تتمتع بشخصية المعنوية الاعتبارية التي تسمح لها باللجوء إلي العدالة وهي نتاج لتطبيق الدولة لسياسية اللامركزية كمسمار متدرج يسمح بتحويل بعض الصلاحيات والموارد اللامركزية لفائدة الجماعات المحلية بالإضافة إلي الاستقلالية الإدارية من خلال امتلاكها لموظفين وميزانية خاصة بها عكس الدوائر الوزارية أو مصالحها الخارجية علي مستوي الوزارات التي لا تتمتع بصفة الشخص المعنوي بحيث تتصرف فقط كإدارات تابعة للدولة وتملك الجماعات المحلية صلاحيات خاصة خصها بها المشرع عن طريق البرلمان تمارس الجماعات المحلية سلطة سلطة اتخاذ القرار عن المداولات التي تجري دال المجالس المحلية المنتخبة وتنفذ من طرف السلطات التنفيذية المختصة علي المستوي المحلي وهذا وتجدر للإشارة إلي نقطة مهمة وهي أن الجماعات المحلية لا تمتاز بوحدة النمط في كثير من الدول حتى داخل الدولة الواحدة لا من حيث طرق تسيرها ولا من حيث القانون الأساسي المسير لها[1].

ثالثا –الإدارة المحلية:

تعد الإدارة المحلية فرعا من فروع الإدارة العامة والقانون الإداري من أقدم صور النشاط الإداري التي تطورت بتطور المجتمعات السكانية والفكر الإنساني وارتباط ذالك بظروف الدولة وطبيعة وظائفها وإدارة مرافقها القومية أو المحلية وتعرف الإدارة المحلية من عدة زوايا.

نضرت علماء الاجتماع وعلماء السياسة وعلماء وعلماء الإدارة وعلماء القانون حيث تعتبر في نضر علماء الاجتماع صورة من صور التضامن الاجتماعي أما منضمة اجتماعية قائمة علي مجانية التمثيل وتقسيم العمل أما من ناحية علماء السياسة فتمثل الإدارة المحلية قاعدة اللامركزية الإدارية الإقليمية و الديمقراطية التشاركية

1- تومي ابتسام ،رخوم وفاء،مرجع سابق،ص40.

من خلال مشاركة المنتخبين في صنع القرار المحلي وفي نضر علم الإدارة فان الإدارة المحلية تشكل المجال الأكثر أهمية في نظرية التنظيم بحيث لا يمكن تجسيد فكرة التنظيم في الإدارة العامة دون التركيز علي نضام الإدارة المحلية بالإضافة إلي تطرق علماء القانون إلي الإدارة المحلية من خلال التركيز علي الشخصية القانونية انطلاقا من مكانة الإدارة المحلية في دستور القوانين المنضمة للمجموعات الإقليمية.

علي ضوء ما سبق يمكن تعريف الإدارة بالمفهوم العضوي علي أنها "مجموعة الأجهزة المكلفة بانجاز تدخلات الدولة علي مستوي إقليم معين حيث يتطلب أداء هذه التدخلات علي وجه حسن تنظيما دقيقا علي مستوي الأجهزة وكذا محيط عمل الإدارة.

كما تعرف أنها تنظيم إداري تخضع فيه السلطات المحلية لتوجيهات وتعليمات المؤسسات الحكومية المركزية حول كيفية إدارة شؤون منطقة محدودة جغرافيا وهذا من خلال اعتبارها جزء من الهيكل التنظيمي العام للدولة تتمتع بسلطات إدارية في منطقتها الجغرافية فقط وتقوم بممارسة مهام وتقديم خدمات ذات طابع محلي لسكان المنطقة[1].

رابعا-الحكم المحلي:

لقد قدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 2004تعريفا للحكم المحلي مفاده أن "الحكم المحلي يتكون من مجموع مؤسسات ميكانيزمات وعمليات يسمح من خلالها جماعات من المواطنين للتعبير عن مصالحها واحتياجاتها وطرق تسوية صراعاتها وممارسة حقوقها وواجباتها علي المستوي المحلي ويعرف الحكم المحلي باعتباره "أسلوبا لامركزية السياسية تتناول بموجبه الحكومة المركزية عن جزء من سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية للوحدات المحلية من خلال نقل هذه السلطات بواسطة نص في دستور الدولة أو القوانين الأساسية الصادرة فيها وهو عبارة عن مشاركة السكان في منطقة معينة في إدارة شؤونهم المحلية بواسطة مجلس منتخب من قبلهم له صلاحية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنطقة.

ويرتكز الحكم المحلي علي مبدأ اللامركزية الجغرافية أو الإقليمية المؤدي إلي وجود سلطة محلية بكل إقليم من أقاليم الدولة,تتمتع بحيز كبير من اللامركزية السياسية والوظيفية والإدارية مع وجوب خضوع هذه السلطة لقدر معين من الرقابة المركزية للحكومة بهدف ضمان وحدة الدولة وتجنب ظهور دويلات داخل الدولة

1-نفس المرجع السابق،ص42.

الواحدة من جهة ومن جهة أخري ضمانا لتوفير الحد الادني من مستويات الأداء للخدمات والنشطة المحلية في كل إقليم.

كما أن نضام الحكم المحلي خصائص يتميز بها عن الإدارة المحلية وتتمثل في:

*تقسيم الدولة جغرافيا إلي عدد من الإقليم تتمتع بالشخصية الاعتبارية والسلطة المحلية.

*تتخذ مجالات عمل الهيئات المحلية ونطاق السلطة والمسؤولية لها عن طريق الدستور.

*التزام السلطات المحلية بكل إقليم بالهداف والسياسات العامة للدولة.

*توفير عدد من المقومات علي رأسها انتخاب السلطة المحلية من طرف المواطنين المقيمين في الإقليم بالاقتراع السري الحر المباشر.وعليه فجوهر الحكم المحلي هو أن يعهد إلي أبناء الوحدة الإدارية بان يشبعوا حاجاتهم المحلية بأنفسهم من خلال هيئة يتم انتخابها.

المبحث الثاني:

آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية

إن أهم مايميز الديمقراطية التشاركية هو أنها في حد ذاتها تعتبر كآلية ذاتية وأسلوب توعوي مساهم إلا أن احد مؤشراته وهو الفرد يتطلب دوما ذلك التعزيز كونه ذو أهمية في هاته الفكرة وهو بدوره كذلك يتطلب مؤشرات مساعدة على المشاركة والسعي قدما إلى تحقيق ذلك الترابط الوظيفي.وفق آليات مساعدة لذلك.

وتختلف الإدارة المحلية من دولة إلى أخرى ذلك بفعل وجود عدة عوامل تاريخية واجتماعية وسياسية، كما أن نظام الإدارة المحلية في أي دولة يتأثر نظام السياسة العامة للدولة، وعلى هذا الأساس فإن الإدارة المحلية في الجزائر تحتل مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي والتي لها أهمية كبرى في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ولكن نتيجة التحولات السريعة التي عرفها العالم أوجب على الدولة ولحتمية قيام بمجموعة من الإصلاحات في نظام الإدارة المحلية التي تعتبر المسؤولة الوحيدة في تحقيق التنمية المحلية برغم من مواجهتها بمجموعة من التحديات التي تعاني منها داخل إدارتها المحلية.

وفي إطار ذلك أردنا ان نرى واقع إدارتنا المحلية بصورة النماذج المقارنة لكي نعرف أهم المشاكل والعراقيل الموجودة في بيئتنا المحلية انطلاقا من تجارب البلدان الأخرى وهذا سيكون من خلال **المطلب الأول** (نماذج عن علاقة المجالس المحلية بالديمقراطية التشاركية)،إضافة إلى التعمق في فكرة الآليات المفعلة للديمقراطية التشاركية وهذا من خلال (**المطلب الثاني**)

المطلب الأول:

نماذج عن علاقة المجالس المحلية البلدية بالديمقراطية التشاركية.

تعتبر البلدية من اقرب الوحدات الإدارية للمواطن,وخاصة المجلس الشعبي,حيث انه يشكل الوسيط والرابط بين المواطنين والسلطة,وهذا من خلال عمله علي إدماج المواطنين من اجل مساهمة في تسيير شؤونهم المحلية ,أما بالنسبة للديمقراطية التشاركية فهي كذالك تهدف إلي تكريس مبادئ الإدارة المركزية علي المستوي المحلي,كما أن مضاهر ومستلزمات البناء الديمقراطي التشاركي ,هي الوسيلة والغاية التي تعمل المجالس البلدية علي تجسيدها في المستويات المحلية.

ومن خلال هذا المطلب , سنحاول إدراك العلاقة بين المجالس البلدية والديمقراطية التشاركية عن طريق نموذجين (النموذج البرازيلي والنموذج المغربي) في تجسيد المقاربة التشاركية علي المستويات المحلية في هذين البلدين.

الفرع الأول:المقاربة التشاركية في البرازيل.

1 –التعريف بالبرازيل :

في القسم الجنوبي من قارة أمريكا الجنوبية تقع البرازيل أو ما تسمي بجمهورية البرازيل الاتحادية, علي ساحل الألوان الثلاثة الساحل المطل علي المحيط الأطلسي وتعد البرازيل خامس دول العالم مساحة, وتسيطر علي نصف القارة تقريبا.حيث تبلغ مساحتها أكثر من ثمانية ملايين ونصف المليون من الكيلومترات(8.547.404كلم)[1].

[1] محمد بن ناصر، العبودي .الرحلات البرازيلية في جنوب البرازيل الرياض، مكتبة الملك الوطنية أثناء النشر ، 1420 ه، ص11 .

البرازيل جمهورية فيدرالية يحكمها رئيس ويشغل في ذات الوقت رئيس منصب الحكومة ويساعده نائب ويجري انتخاب الرئيس ونائبه في ورقة اقتراع واحده عبر انتخاب شعبي لفترة مدتها أربع سنوات.

وتتألف الهيئة التشريعية(الكونغرس) من مجلسين:

--مجلس الشيوخ .

-مجلس النواب.

أما علي المستوي القضائي ,فان ارفع هيئة قضائية هي المحكمة الفدرالية العليا فضلا عن محكمة العدل العليا والمحاكم الفدرالية الإقليمية وتوجد محاكم خاصة لشؤون العمالة والجيش والانتخابات.

تتألف جمهورية البرازيل من اتحاد فدرالي قوامه 26ولاية ومنطقة فدرالية واحدة تضم العاصمة برازيليا.[1]

وتنقسم كل ولاية إلا عدد من البلديات يبلغ مجموعها 5564 بلدية,تتمتع هذه البلديات بصلاحيات إدارية ذاتية الحكم ,ولكل بلدية عمدة ومجلس تشريعي منتخب,لكن ليس لها محاكم قضائية وإنما تتوجه قضائيا وقانونيا نحو محاكم الولايات.2

الفرع الثاني :تطبيق الديمقراطية التشاركية في البرازيل:

في إطار التحول الديمقراطي قدمت البرازيل نموذجا جديرا بالدراسة لكيفية التحول من نضام سلطوي الي نضام ديمقراطي,فيما يلي نقوم باستعراض تاريخ إصلاح إدارة المدن في البرازيل بهدف مواجهة تحديات التنمية العمرانية من خلال المشاركة الفعالة للمواطنين كما يلي:

1-تجربة الإصلاح العمراني في البرازيل :

تكونت الحركة القومية للإصلاح العمراني في البرازيل عام 1985بهدف المشاركة في عملية كتابة الدستور وتغيير اتجاه الرأي العام والتأثير علي "الجمعية التأسيسية"التي كانت تقوم بإعداد دستور جديد (دي سوزا ,2001),و استندت تلك الحركة إلي جهود المنضمات التي تدعو للديمقراطية وتدافع عن مصالح الفقراء والي دعم اتحادات العمال والمنضمات المدنية واتحادات السكان والفرع التقدمي من الكنيسة الكاثوليكية الذي يدافع عن سياسات التحرر (فرناندیز 2007),وكان الهدف الاسمي لتلك الحركة هو ترسيخ الديمقراطية من خلال تعميق مشاركة السكان في الحكومة والنمو العمراني وتحقيق التواصل بين السكان ومسؤولي إدارة المدن

1 محمد عثمان، إسماعيل واخروف .الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق القاهرة، دار النهضة العربية2001 ،ص165

من اجل الخروج ببرنامج للإصلاح العمراني[1] .تلك الحركة ,والتي ضمت بين صفوفها نقابات مهنية واكاديميين وقادة سياسيين وجمعيات أهلية من مختلف أنحاء المدينة ,حاولت أن تغير أسس التنمية العمرانية في البرازيل من اجل إقامة مفهوم اجتماعي جديد يجعل من العدالة الاجتماعية محورا لعملية التخطيط العمراني وصنع القرارات. لم يكن إصلاح إدارة المدن, في نضر الحركة مجرد أسلوب لتغيير نسيج المدينة, وإنما كان أيضا وسيلة لتحقيق أهداف العدالة الاجتماعية والمساواة, كما كان إصلاحا اجتماعيا شاملا يغطي كافة الأماكن في المدن ويستهدف إصلاح المؤسسات وتنظيم ممارسة السلطة وليس فقط تحسين شكل المدينة المادي.

2-المخططات العامة والمشاركة الشعبية:

هناك الكثير من الجهد الجماهيري في البرازيل والذي يستهدف جعل السلطات البلدية مسؤولة عن وضع مخطط عام من خلال عملية تشاركية وشفافة امتثالا للقانون, واستلهاما لتجربة المشاركة في وضع الميزانية والتي تمت في أوائل التسعينات في "بورتو اليجري "وغيرها من المدن في البرازيل,فان وضع ميزانية رئيسية تشاركية هو أسلوب يؤدي إلي تعميق الديمقراطية وإعطاء المواطنين الفرصة للتأثير علي عملية صنع القرارات في مدينتهم . ورغم أن المشاركة الشعبية في عملية التخطيط قد حازت القبول من جهة المبدأ,فان وضع مخطط عام بطريقة التشارك قد لاقي صعوبات بسبب عدم تقبل الكثير من السلطات البلدية والمخططين العمرانيين لفكرة المشاركة في التخطيط العمراني ,وقد مارست الحركات الاجتماعية ضغوطا من اجل إلزام السلطات بتطبيق طرق ديمقراطية في التخطيط ,حيث تم تنظيم مظاهرات ونشر بيانات احتجاج إلزام السلطات قضايا ضد الهيئات التي ترفض فكرة المشاركة الديمقراطية,وكانت العادة قد جرت علي أن من يرسم المخطط العام هو متخصصون في التخطيط, وهم في الكثير من الأحيان مستشارون ليست لهم صلة بالمدينة ذاتها,ومع أن وضع المخطط العام لايجب أن يضل حكرا علي المتخصصين,تضل هناك بعض الصعوبات في توصيل المعلومة المتخصصة بطريقة يسهل فهمها علي المواطن العادي,وبعكس الحال بشان المشاركة في وضع الميزانية,والتي لا تتطلب أكثر من فهم عدد بسيط من الأمور في فترة قصيرة نسبيا ,فان المخطط العام يتطلب فهما متعمقا لأمور متنوعة منها

[1] زينب الجعفري،دول فدرالية....البرازيل ،شبكة عراق المستقبل،متوفر على الموقع :
. . www.Iraqfuture.net/Federal19.htm تم تصفح الموقع :يوم ماي2016/05/02

ذات صلة بالهندسة المدني والتصميم الحضري والمواصلات والشؤون المالية,كما تتطلب وعيا بالإبعاد طويلة المدى للسياسات العمرانية[1].

في2004, قامت وزارة المدن والمجلس القومي للمدن بتنظيم"حملة توعية وحراك قومي حول طرق تطوير وتنفيذ مخططات عامة تشاركية بهدف بناء ندن تشاركية وديمقراطية ومستدامة "(وزارة المدن ,15 قرار الوارد في رودريجزو بار بوسا ,2010),وبحلول نهاية 2010,كان هناك أكثر من 1.500مخطط عام قد تم إقراره في البرازيل ,إلا أن هذه المخططات واجهت عدة صعوبات حيث أوضح رودريجزو بار بوسا هذا بقوله:

"هناك صعوبة في تنفيذ المخططات العامة وهو مايؤدي إلي الكثير من الإحباط وخيبة الأمل بين القادة التي بذلت جهودا دؤوبة من اجل إقرار المقترحات,وفي بعض الحالات لم تظهر أي نتائج عملية علي الانطلاق,وهو ما أدي إلي طرح الكثير من التساؤلات في أوساط تلك الحركات حول فائدة وفعاليات العملية بالكامل".

مما سبق نجد أن حركة الإصلاح العمراني في البرازيل لم تكن مجرد حركة نشأت بين سكان المدن من اجل حل مشاكل المدن, ولكنها أعادت التفكير في الطريقة التي يمكن بها المواطن البرازيلي أن يشارك في مصير بلاده وفي العلاقة التي يجب أن تقوم بين المواطنين والحكومة,ولعل الكثافة الاجتماعية والسياسية والمؤسسية والاقتصادية الموجودة في المدن هي التي أوضحت مساوئ الحكم وقصور الهيئات المسؤولة عن تقديم الخدمات والانتهاكات المتكررة للحقوق,ومع انه لايمكن الاستهانة بانجازات حركة الإصلاح العمراني,علينا أن نتذكر تلك الانجازات لم تحدث خلال أعوام قليلة بل استغرقت عقودا من الزمن,ومازال الكفاح مستمرا,تضل التحديات العمرانية في البرازيل شديدة الصعوبة,ولكن بفضل إصرار حركة الإصلاح العمرانية وغيرها من المبادرات تحسنت ظروف الحياة بالنسبة لكثير من البرازيليين ,وتبقي تجربة البرازيل نموذجا يحتذي به ويمكن لبقية الشعوب أن تقتدي به في طريقها إلي الديمقراطية.

[1]، رنا، شحاتيت .النظام السياسي البرازيلي، متوفر على الموقع

. http://rana.blogspot.com/2012/01/blog-post ت تصفح الموقع يو 03 ماي.2016

3-موازنات المشاركة:

3.1-ماهي الموازنة التشاركية؟

تعتبر الموازنة التشاركية عملية ديمقراطية تسمح لكافة المواطنين بالمناقشة واتخاذ القرارات في كيفية إنفاق جزء من الموازنة,فعلي سبيل لمثال, تتيح الموازنة التشاركية لدافعي الضرائب المشاركة في اتخاذ القرار حول كيفية إنفاق عائدات الضرائب, وهناك أنواع مختلفة من عمليات الموازنة التشاركية أهمها:

*نموذج بورتو اليجري او المشاركة الكاملة للمواطنين.

*مشاركة المجاورين في السكني.

*التشاور بشان التمويل العام.

*مشاركة حملة عدد معين من الأسهم.

*وضع موازنات بالمشاركة المجتمعية.

*مشاركة أصحاب المصالح الخاصة.

4.نموذج بورتو اليجري او (المشاركة الكاملة للمواطنين)[1].

ظهرت"موازنات المشاركة" أول ماضهرت في مدينة بورتو اليجري بالبرازيل في أواخر سنوات الثمانينات و أوائل سنوات التسعينات.

غالبا ماكان تشبيه ممارسة الموازنات التشاركية في هذا الصدد بدور قاعدة الذهب في نظرية النقود كتطبيق شامل وفعال لعملية الموازنات التشاركية ,وتتميز بإجراءات طويلة تستغرق عاما بأكمله من المشاورات المكثفة بين المواطنين في الحي حول كيفية إنفاق نسبة معينة من موازنة المحليات الخاصة بالحي,ويضم نموذج بورتو اليجري أيضا انتخاب المواطنين في مجالس المحليات بالإضافة إلي تعاون وثيق بين الحكومة والمواطنين في هذا الصدد وتمخض عن عملية لموازنات التشاركية هذه إعداد قائمة بأولويات بمشروعات التي قام المواطنون بالاقتراع عليها ,وعلي الرغم من أن الحكومة تحتفظ بسلطتها في صنع القرار النهائي عن اختيار المشروعات التي سيتم وضعها موضع التنفيذ ,ففي واقع الأمر تم التنازل عن السلطة للمواطنين بالفعل, لان الحكومة عادة

[1] اخراج المدن من دائرة السلطوية :إصلاح الإدارة العمرانية في البرازيل في إطار التحول الديمقراطي.
متوفر على الموقع:تم التصفح:يوم2016/05/05
www.tadamun.info

ما تعتمد علي القائمة التي يضعها المواطنون بلا شك ,وهناك سمة مميزة أخري من سمات نمط بورتو اليجري وهو التركيز علي العدالة الاجتماعية.

1.4- مشاركة جماعات المصالح:

وتشارك في مثل هذا النمط من الموازنات التشاركية جماعات أصحاب المصالح فقط ,مثل الشركات ومنضمات المجتمع المدني,واتحادات العمال,وغيرهم,وعلي العكس من نمط بورتو اليجري,فان نمط أصحاب المصالح لايقوم بتركيز علي مشروعات استثمار رأس المال ,ولكنه يقوم بتركيز علي جداول أعمال سياسات واسعة الأفاق مثل الصحة ,والتعليم,والتطوير العمراني,ويتميز نمط أصحاب المصالح المنضمة بالمجادلات العنيفة التي تسودها ,علي الرغم من أن نتائجها ليست ملزمة,ويعتبر نموذج "الموازنات التشاركية" أكثر شيوعا في المناطق التي تكون فيها جماعات أصحاب المصالح قوية ومنضمة.

2.4- الموازنة التشاركية المجتمعية:

يساهم كل من المواطنين وجماعات أصحاب المصالح في المداولات المكثفة التي تجري بخصوص الموازنات التشاركية المجتمعية من اجل تحديد أولويات الإنفاق في المجالات الاجتماعية والبيئية والثقافية,وفي المعتاد د من اجل مساعدات الفئات الأكثر حرمانا في المجتمع,علي الرغم ذالك ,وعلي النقيض من نموذج بورتو اليجري,فان المشاركين في هذا النمط لا يتشاورون في كيفية إنفاق موازنة المحليات,بدلا من ذالك يتناقشون كيفية الاستفادة من صندوق مخصص للمجتمع,تتكون أموال هذا الصندوق من أموال قدمتها المنضمات الدولية ,أو منضمات المجتمع المدني,أو من المجتمع نفسه ,وتتقرر قواعد التشاركية بأكملها من المشاركين,ويستثني القطاع الخاص من المشاركة بإضافة إلي ذالك ,فان المشاركين أنفسهم يقومون بتنفيذ المشروع,وليس المسؤولون في الحكومة المحلية.[1]

5-مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين:

ويتشابه مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين التشاركية المجتمعية في الكثير من الجوانب فيما عدا أن صندوق المجتمع المحلي يحتوي علي تمويل من القطاع الخاص ومن الحكومة المحلية,نتيجة لذالك تكون الأدوار التي يلعبها القطاع الخاص ,والحكومة المحلية اقوي بكثير من تلك الموجودة في نمط الموازنات التشاركية المجتمعية,ويكون تأثير الممثلين المنتخبين من المجتمع المحلي محدودا لان الصندوق يعتمد علي الموازنة المجلس المحلي ,لكن تأثير

1-ابتسام وفاء،مرجع سابق،ص47.

القطاع الخاص غالبا مايكون نسبيا ويعتمد علي حجم مساهمته في الصندوق وبينما تقوم المجتمعات بتنفيذ مشروعات بنفسها في هذا النمط فان المر لايكون دائما كذالك [1].

6-مشاركة الأحياء المجاورة:

يشمل نمط مشاركة الأحياء المجاورة علي مداولات المواطنين عن الأهداف الإستراتيجية العامة للمجلس المحلي,ولكنها استشارية خالصة, وعادة لايشارك مجموعات المصالح في هذه العملية يتشاور المواطنون في جلسات اجتماعية منتظمة , كما يمكنهم أيضا أن يتحدثوا مباشرة إلي المسؤولين الحكوميين.

كما يمكن للمسؤولين الحكوميين استخدام هذه الاجتماعات من اجل الحصول علي النصائح المناسبة عن موضوعات معينة تتطلب أراء المواطنين,من أمثلة ذالك :"أي الطرق تحتاج إلي إجراء ترميمات وتحسينات عاجلة؟" علي الرغم من ذالك فان نتائج هذه نتائج هذه المناقشات الموسعة ليست ملزمة ,يتبني المسؤولين الحكوميين ما يتناسب مع جداول أعمال سياستهم الخاصة ,وليس مطلوب منهم أن يقدموا تبريرات للسياسات التي يقومون بإتباعها للمشاركين من عامة المواطنين.

7-الاستشارات بشان الميزانية العامة:

تتشابه الاستشارة بشان الميزانية العامة مع نمط مشاركة الحياء المجاورة في معظم الجوانب فيما عدا أن الهدف الأساسي من الاستشارة بالنسبة للتمويل العام هو زيادة الشفافية فيما يخص الجانب الملي للمدينة ,تستهدف العملية نشر المعلومات العامة من المواطنين,بدلا من التركيز علي الهداف والإنفاق ومناقشة المواطنين والرد علي تساؤلاتهم.1

ثانيا/ :المقاربة التشاركية في التجربة المغربية.

لقد حاول المجلس الجماعي تكريس مبادئ مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية والاهتمام بالعنصر البشري من اجل تكريس مبادئ الديمقراطية التشاركية ,وفي سياق هذا المفهوم تمت مناقشة أهم المحطات التي عرفتها الديمقراطية التشاركية في المغرب منذ الاستقلال ,حيث برز بشكل محتشم في قانون 47-96المتعلق بالجهة عبر إحالته علي دور المجتمع المدني والحركة الجمعوية,بعد ذالك الميثاق الجماعي لسنة 2003 الذي أشار إلي دور المجتمع المدني في المساهمة في التنمية,ثم جاءت مذكرة الوزير الأول إدريس جطو في نفس السنة لتؤكد علي دور الجمعيات في اخذ المبادرة في عملية التنمية لتليها سنة 2005المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ,التي أعطت مكانة

1-نفس المرجع،ص49.

مهمة للنسيج الجمعوي,ثم جاء الميثاق الجماعي المحين سنة 2008الذي تطرق لأول مرة لقضية انجاز المخطط الجماعي وفق مقاربة تشاركية 1(حسب المادة36)

وقد نصت المادة 41منه علي"التأكيد علي دور المجلس الجماعي,القيام بكل عمل من اجل تعبئة المواطن قصد تنمية الوعي والممارسة الجمعوية من اجل المصلحة العامة.

*وقد جاء في المادة78"إبرام الجماعات المحلية,اتفاقيات التعاون والشراكة 2,بعد هدا الميثاق يأتي الخطاب الملكي ل03 يناير 2010بمناسبة تنصيب الجنة الاستشارية الجهوية الذي ألح علي الدور المحوري لهيئات المجتمع المدني,وعلي الديمقراطية التشاركية ,حيث خصصت هذه الجنة فصل كامل للمجتمع المدني وضرورة إرساء الديمقراطية التشاركية.[1]

*التنظيم القانوني لطرق تعبير المواطنين عن حاجياتهم, فيما يمس حياتهم اليومية.

وضع إليه للحوار والتشاور مع الجمعيات.

بعد ذالك قامت لجنة الاستشارية لتعديل الدستور بدسترة التقرير الدستوري الذي يضع الإطار العام للديمقراطية التشاركية علي المستوي الترابي. إذا اعتبر أن التنظيم الجهوي والترابي من شانه تامين مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم ,والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة.

أما الفصل 139فانه وضع علي عاتق مجالس الجهات والجماعات الترابية الاخري,وضع آليات تشاركية للحوار والتشاور,لتسيير مساهمة المواطنين والجمعيات وتقديم العروض,الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله.

وبهذا يجب أن يكون هناك مجتمع مدني فعال وقوي يلعب دور الوسيط بين المواطن والسلطة وذالك لجعل المواطن أكثر معرفة ودراية بما يجول من حوله ,ولذالك يعد القانون رقم 00-78لسنة 2003 المتعلق بتنظيم الجماعي والمعدل بقانون 08-17لسنة2009, أول قانون يشير إلي إشراك جمعيات المجتمع المدني ودورها في التسيير وذالك من اجل ديمقراطية المشاركة.

كما تم التطرق إلي مسالة إشراك السكان في القرارات المحلية ضمن تقرير اللجنة الاستشارية حول الجهوية المتقدمة سنة 2010,حيث هناك عدة كيفيات للمشاركة منها الطرق المباشرة كالاستشارة والاستفتاء رأي العموم وكذا حق الاعتراض.

1-الحوار الوطني حول المجتمع المدني،اللجنة الوطنية للحوار الوطني،الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية،المغرب.

وبما أن الديمقراطية التشاركية قد انطلقت من المستوي المحلي,ستبقي كذالك وهذا مايبدو واضحا في مقتضيات الميثاق الجماعي المتعلقة بالمخطط الجماعي للتنمية ولجنة المساواة والإنصاف[1].

كذالك نجد إشراك الجمعيات ودعمها يعد احد الطرق لتقوية مشاركة المواطن في الحياة المحلية والتعرف علي القرارات المستجدة من قبل السلطة المحلية ,وقد نصت المادة 14من الميثاق الجماعي رقم 08-17علي إشراك الجمعيات في القرار الجماعي خرج إمكانيات الشراكة أو الدعم أو المساندة في إطار لجنة المساواة وتكافؤ الفرص,وهي لجنة استشارية يرأسها رئيس المجلس الجماعي أو من ينوب عنه,ويعد جدول أعمالها ,ولذالك تقدم الدولة الدعم للجمعيات ذات النفع العام,وهذا ما يعزز من قوتها كفاعل أساسي ولعب دور الوسيط بين المواطن والسلطة وبالتالي تكريس الديمقراطية التشاركية من خلال مشاركة المواطن في إعطاء رأيه فيم يخص القرارات والمخططات التنموية.

أما في ما يخص انتخابات المجالس المحلية ,فنجد أن المادة5 تنص علي مايلي :"يمكن للمغاربة المقيمين خارج تراب المملكة أن يقدموا ترشيحاتهم لانتخاب أعضاء مجالس الجهات ومجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجماعات ومقاطعات وفق الكيفيات والشروط وداخل الآجال المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي .[2]وهذا تعبير عن توسيع مشاركة المواطن وزيادة فعاليته ,حيث سمحت المادة 5 للمغاربة المقيمين بالخارج بان يترشحوا للانتخابات وهذا يوسع من إطار المشاركة.

كذالك نجد المادة 12تنص عالي انه بالنسبة لتصويت المغاربة المقيمين خارج تراب المملكة, يجوز للناخبات والناخبين المقيدين في اللوائح الانتخابية العامة المقيمين خراج تراب المملكة أن يصوتوا في الاقتراع عن طريق الوكالة.

أما في ما يخص المشاريع التي قامت بها المجالس الترابية بالمغرب من اجل تكريس الديمقراطية التشاركية,نجد ا ناخر مشروع هو قامت به المدينة الجديدة احتضنت الملتقي الوطني للمجالس المحلية للشباب بالمغرب يومي فاتح و2 ماي 2015تحت شعار "من اجل مؤسسة المجالس المحلية للشباب بقانون الجماعات المحلية للشباب بقانون الجماعات الترابية 14-113بالمغرب.

1-ابتسام وفاء،مرجع سابق،ص.59

2-نفس المرجع،ص61.

ويهدف هذا الملتقي الوطني إلي الإسهام في النقاش العمومي المفتوح والترافع من اجل إقرار آليات التعزيز الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن العام علي المستوي المحلي ,وإشراك الشباب في إعداد السياسات العمومية المحلية.

ومعلوم أن دستور 2011 في فصله 139 من الباب التاسع المتعلق بالجهات والجماعات الترابية ,قد نص في ديباجته علي أن تضع مجالس الجهات والجماعات الترابية آليات تشاركيه للحوار والتشاور لتسيير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها,ماما مكن من تشكيل المجالس المحلية للشباب التي أحدثت في إطار برامج المؤسسات التنمية الدولية بشراكة مع المديرية العامة للجماعات الترابية لوزارة الداخلية لتعزز المشاركة المواطنة والحكامة الجيدة وانخراطه في قضايا في الشأن العام.

وبالنظر إلى المناقشات والمشاركة المكثفة التي عرفتها أشغال الحوار الوطني، وحرصا على التجاوب مع توصيات وإرادة الفاعلات والفاعلين الجمعويين وكذا المؤسسات الوطنية ممن أسهموا في مختلف اللقاءات والندوات المنجزة في إطاره، أو في المبادرات الأخرى التي واكبت أشغاله، فإن اللجنة الوطنية للحوار تقترح ميثاقا وطنيا للديمقراطية التشاركية، يهدف إلى بناء إطار إرادي للتعاقد والتعاون بين الدولة والمجتمع المدني، من أجل تفعيل جيد وجاد لمسالك وآليات المشاركة المواطنة في صناعة وتنفيذ وتتبع ومراقبة السياسات العمومية، وتقييمها[1]

1-الحوار الوطني،مرجع سابق،ص5.

المطلب الثاني:

آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية

إن الديمقراطية التشاركية، هي إحدى الأسس التي يستند إليها ومقرونة بالمواطنة بعد ومتبوعة بـــ "مبادئ الحكامة الجيدة" و"ربط المسؤولية بالمحاسبة".

وهي، الإطار المؤسساتي الذي تتحقق من خلاله الممارسة المواطنة والتعاون والتشاور بين مختلف المؤسسات والمصالح العمومية من جهة، والجمعيات والمنظمات غير حكومية والأفراد والجماعات من جهة ثانية. وذلك، لتحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين، والدفاع عن حرياتهم، وتمكينهم من الحقوق الأساسية، ومن التنمية المستوفية لشروط التقدم والرفاه، في إطار دولة حديثة يسودها الحق والقانون، وتؤمن فيها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وترسى فيها "دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة". وعلى هذا الأساس وجب التطرق إلى مختلف الآليات الممكنة لتحقيق تطلعات الإدارة المحلية الرشيدة وهذا من خلال الأتي:

الفرع الأول:تعريف المجتمع المدني

إن من بين الركائز الأساسية التي أنشأت من اجلها الإدارة المحلية ، هو إشراك اكبر قدر من المواطنين من أصحاب التخصص و ذوي الكفاءات والفنيين والفاعلين في المجتمع في إدارة التنمية المحلية .وهذا عن طريق تفويض السلطات المحلية لبعض من صلاحياتها لصالح المجتمع المحلي من اجل المساهمة في تخطيط وتنفيذ ومراقبة مشاريع التنمية المحلية بشكل مباشر او غير مباشر . 2 تحت مراقبة وتوجيه من قبل الدولة وأجهزتها، لأن التنمية فعل يستوجب التدخل و التوجيه عكس النمو التلقائي .3 وهو ما يتطلب وجود مؤسسات وهياكل خاصة بإدارة التنمية المحلية حيث يجتمع فيها .المنتخبون وأصحاب المهن والمختصين وجميع الفاعلين في التنمية سواء أفراد أو جماعات و إذا كان المجلس الشعبي البلدي هو الإطار و التنظيم الرسمي الذي يتم فيه تجسيد مبدأ

المشاركة[1] في مفهومها الضيق فإن مفهوم التنمية المحلية كما رأينا بهدف إلى إشراك جميع الفئات و أطياف المجتمع في إدارة التنمية المحلية.

و بما أنه عمليا لا يمكن استشارة جميع المواطنين في آن واحد فانه يمكن الاستعانة بممثلين عن المجتمع الموسع والمنظم في جمعيات وتجمعات مختلفة تدعى بمنظمات المجتمع المدني.

وبعد مصطلح المجتمع المدني من المصطلحات الأكثر تداولا في السنوات الأخيرة على المستوى الأكاديمي والسياسي والاجتماعي، محليا ودوليا نظرا للدور المحوري الذي يلعبه إلى جانب الدولة في بناء المجتمع ، ومؤسسات الدولة[2].

كما أصبح معيارا لمدى تمتع الأنظمة السياسية بالمنهج الديمقراطي فالأنظمة المنغلقة وخاصة الاشتراكية منها ، تكون فيها آلية المجتمع المدني معطلة لما يشكله من خطر على سيطرة هذه المنظمات على المواطنين على حساب السلطة السياسي ة.

وفي الجزائر ارتبط ظهور مصطلح المجتمع المدني مع التحول النظام السياسي نحو التعددية بعد إقرار فتح المجال للجمعيات بموجب دستور 1989 بما فيها الجمعيات جمعيات ذات الطابع السياسي و الثقافي و الاجتماعي والنقابات والجرائد المستقلة ورغم سلبيات هذا التحول السريع فلم يتم التراجع عن هذا المكسب الديمقراطي حتى في الدستور

الحالي 1996 من خلال خاصة المواد 41 و 42 و 43 منه باستثناء تلك القيود القانونية التي وضعها المؤسس الدستوري لإنشاء هذه الجمعيات. 1 وهو ما يدل على أن هناك تأثير متبادل بين التنمية والنظام السياسي من جهة ، وبين التنمية والديمقراطية من جهة أخرى و هو ما يعني العلاقة المباشرة بين المشاركة الفاعلة والتنمية[3].

وعلى المستوى المحلى يكون دور المجتمع المدني أكثر تأثيرا وفاعلية في التنمية المحلية ، بحكم الاتصال المباشر بين السلطة من جهة ، والمواطنين من جهة أخرى هذا شريطة وضع تحديد دقيق و اطار منظم للمجتمع المدني من خلال مفهومه.

---

1 [1] رمضان بطيخ **مفهوم الإدارة المحلية ودورها في التنمية الشاملة** منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية مصر،عدد2009،ص215

2- بوكرا ادريس،نظام اعتماد الاحزاب السياسية،الجزائرص42.

3- غزيز محمد الطاهر،اليات تفعيل دور البلدية في ادارة التنمية المحلبة بالجزائر،مذكرة ماجستير،كلية الحقوق،ورقلة،2010/2009،ص50.

وفي هذا الإطار يمكن أن نورد التعريف الذي جاء في ندوة المجتمع المدني المنظمة من طرف مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992 على أن"يقصد بمنضمات المجتمع المدني والمؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن السلطة لتحقيق أغراض متعددة منها الشراكة في صنع القرار السياسي والإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية ".

وترى أماني قنديل أن المجتمع المدني هو "مجموعة المنظمات التي تنبع عن إرادة ومبادرات الموطنين الخاصة. وتحتل موقعا وسطا بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية وتهدف إلي تحقيق النفع العام".

ومن هذه التعاريف نستنتج أن المجتمع المدني هم تنظيم طوعي إرادي و ليس عفوي مستقل عن السلطة والمجتمع يضم كل من الجمعيات المدنية والثقافية والمنظمات والمؤسسات غير حكومية والنقابات المهنية ووسائل الإعلام وحتى الأحزاب السياسية التي يختلف كثيرا من الفقهاء حول ضمها أواستثنائها[1]

الفرع الثاني :تحقيق الديمقراطية التشاركية عن طريق المجتمع المدني

يمكن بلوغ هذا المستوى من أوجه الممارسة الديمقراطية عند قيام مكونات المجتمع المدني بتقديم أرائهم في القرارات المرتبطة بهم فهذا يمثل استشارة محققة للديمقراطية التشاركية أو الديمقراطية وقد يؤدي ذلك إلى التأثير على مستوى اتخاذ القرار في السلطة، "démocratie participative"[2] التساهمية وأخذها بعين الاعتبار كقوة مقوّمة ومراقبة ومحاسبة وبالتالي المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار، عند قيامها بإطلاع السلطة على جملة من الانشغالات والاقتراحات الخاصة بها، والتي قد تتحول في إطار غير مباشر إلى أداء وظيفة استشارية تلقائية وتطوعية، وقد تلقى استجابة وتبنى من طرف السلطة إذا كانت تملك استعدادا لذلك، وهذا يكون بوجود رغبة حقيقية في استثمار هذه المشاركة التي تجعل من المجتمع المدني قناة للمشاركة الفردية والجماعية في بناء الدولة، مما يجعله عند التحرر من كل العوامل المعيقة لنشاطه أداة حقيقية للتعبير الديمقراطي من خلال تنويع سبل المشاركة في الدولة.

1- بوحنية قوي **دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد** ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر بكلية الحقوق جامعة حسين بن علي– الشلف / .المنعقد يومي 16 و17 2008.

2 Dermagne (Jacques). "La société civile entre Jaquerie et démocratie sociale ?", Revue politique et parlementaire , (Paris), 103=e, n° 1012, Mai/Juin 2001, p: 69.

و بغرض بناء تصوّر شامل مرتبط بفهم الواقع ومتطلباته، مما يؤدي بنا إلى القول بأنه يمكن أن يشكل المجتمع المدني قوة اقتراحيه أو تشاورية مدعما بالسعي لتحقيق أهداف مشتركة كالمواطنة الفعالة والمشاركة البناءة للتوفيق بين متطلبات المصلحة الخاصة ومقتضيات المصلحة العامة. ووجود المجتمع المدني بمؤسساته المعبّرة عن الرأي العام عبر مختلف الأنشطة التي تقوم بها لا غنى عنها إلى جانب الأغلبية الحاكمة أو المعارضة التي تمثل الأقلية، فمؤسسات المجتمع المدني تعد وسائل للتعبير المباشر عن انشغالات وطموحات الأفراد بمختلف مظاهرها والتي يضمنها الدستور ويحميها حسب نصوصه[1].

فأمام التنامي المتزايد للعامل الديمغرافي أصبح إيجاد وسائل تعبيرية مدعمة لفكرة التمثيل أمرا ضروريا، وإلا أصبح التعبير عن الديمقراطية بمجرد الاختيار الحر والنزيه للسلطة مفهوما ضيّقا، فالمجتمع المدني يؤدي إلى توسعة مفهوم الديمقراطية بتجاوز الأساليب التعبيرية المعهودة كالانتخاب بمختلف أنواعه ومستوياته، فهو الأقرب إلى التعبير

والمشاركة المباشرة للأفراد.

ومنه يمكن اعتبار المجتمع المدني صورة من صور الديمقراطية المباشرة والموسعة للمشاركة الشعبية لتجاوز التمثيل عن طريق البرلمان خاصة أمام تقهقر هذا الدور في كل من الجزائر، المغرب وتونس بسبب إخفاق الممارسة الحزبية المرتبطة دوما بهيمنة السلطة. ومن صور ممارسة المجتمع المدني لدوره على المستوى الوطني نجد المجالس الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها كل من الجزائر والمغرب وتونس، وهي تجربة مقتبسة من التجربة الفرنسية، حيث تأسس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 1925 وكرّسها الدستور الفرنسي لسنة 1946في المادة 25 منه، وهو عبارة عن جهاز ذو طبيعة استشارية، كما يعتبر جهازا تمثيليا مشكلا من مختلف أصناف المهن والنشاطات الاقتصادية والجمعوية بهدف ضمان مساهمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة [2].

وقد عرفت الجزائر هذا المجلس مع بداية استقلالها حيث عرف باسم" المجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي "ضمن المجالس العليا في الدولة، وفق ما نص عليه دستور 1963 في المادتين 69 و70 منه، وتتمثل تشكيلته في خمس نواب يتم تعيينهم عن طريق المجلس الوطني ومدير التصميم.

1سمري سامية،تطبيق الديمقراطية في الدول المغاربية،الجزائر ،تونس،المغرب،أطروحة دكتوراه في القانون العام،كلية الحقوق،بن عكنون،الجزائر،ص421.

2*نفس المرجع السابق،ص422.

ثالثا:الديمقراطية التشاركية في تسيير الشأن البلدي(بلدية بسكرة نموذجا)

لقد أصبح إشراك المواطن في تسيير الشؤون المحلية من متطلبات إحداث تنمية المجتمع المحلي، وهذا سواء بإشراكه في رسم السياسات المحلية أو تنفيذها أو حتى الرقابة عليها، فإشراك الموطن المحلي في التسيير يعد مؤشرا لتطور المجتمعات المحلية.

1/ آلية مشاركة المواطن في التسيير المحلي:

تعد المشاركة الشعبية حسب تعريف الدكتور عبد المنعم شوقي " هي عملية إسهام المواطنين تطوعا في أعمال التنمية سواء بالرأي أو العمل أو بالتمويل أو غير ذلك، بل إن المشاركة تعتبر درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية ونوع استجابتهم لحل هذه المشكلات[1]

لقد جاء في الباب الثاني من قانون البلدية11 ضرورة إشراك المواطنين في تسيير شؤون البلدية في المواد من 11إلى 13 على التوالي والتي تنص على اتخاذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم في خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما جاء في المادة 13 انه يمكن ان يستعين رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة استشارية وبكل شخصية محلية وكل خبير أو ممثل جمعية محلية من اجل تقديم اي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس او لجانه بحكم مؤهلاتهم او طبيعة نشاطاتهم وعن مشاركة المواطن المحلي في تسيير شؤون بلدية بسكرة وبالرغم من دور لجان وجمعيات لأحياء سواءا في طرح الاقتراحات في مختلف ميادين التنمية وحتى باهتمامها بمسائل نظافة الحي او بالتكفل بالانشغالات والتعاون كون عملها خدماتي خيري ومطلبي بالإضافة الى دورها في الرقابة فهي همزة وصل بين الإدارة والمواطن الا انه وحسب تصريحات المسؤولين المحليين للبلدية يبقى هناك ضعف في مشاركة المواطن المحلي[2] في المشاركة في تنفيذ السياسات ومشروعات التنمية سواء في الاستشارة أو بالتبرع المالي المادي او العملي بالإضافة إلى غياب اللقاءات مع المسؤلين المحليين أو كما انه وخلافا لما دعت إليه العديد من المجلس المحلية في مختلف ولايات الوطن في إطار

دعم التشاركية الديمقراطية وفي مبادرات غير مسبوقة في إطار إنشاء مجالس استشارية تضم متخصصين ومثقفين

---

[1]-و ناس المنصف **مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي** القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب،1991 .ص 83.

2-جديدي عتيقة،ادارة الجماعات المحلية في الجزائر،بلدية بسكرة نموذجا،مذكرة ماستر،كلية الحقوق،جامعة بسكرة،2013/2012.ص171.

وواعيان البلديات وكذا رؤساء ولجان الأحياء بهدف استغلال القدرات والكفاءات المحلية للنهوض بالبلدية الا ان بلدية بسكرة كمثال في دراستنا هاته مازالت تفتقر لمثل هذا المجلس الذي يعد أداة لإعادة الثقة بين المنتخب والمواطن في تقريب هذا الأخير من مؤسسات الدولة عن طريق الاستشارة في مختلف المشاريع التي تمس مصلحة المواطن مباشرة في جميع المجالات سواء في مجال إشغال التهيئة الحضرية في مجال الصحة.. الخ مما يتيح مشاركة المواطن المحلي في التنفيذ والرقابة على المشاريع.

كما أن هناك **دور لمنظمات المجتمع المدني:** حيث تساهم منظمات المجتمع المدني بدور هام في تحقيق التنمية المحلية باعتبارها الهدف الأساسي للسياسة المحلية للجماعات المحلية الاحتياجات الحقيقية للسكان وكذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها وتساعد في تفادي التصادم الذي ينجم أحيانا عندما تتعارض مقترحات ومشاريع الجهات الرسمية مع طموحات وتطلعات السكان على المستوى المحلي

الجدول رقم01:يبين عدد الجمعيات المحلية لبلدية بسكرة

طبيعة الجمعيات المحلية لبسكرة	العدد
الجمعيات الثقافية	46
جمعيات النوادي الرياضية	139
جمعية اولياء التلاميذ	114
جمعية الاحياء	112
الجمعيات الدينية والجمعيات الاجتماعية	76

يوضح هذا الجدول ميادين نشاط الجمعيات المحلية التابعة لبلدية بسكرة وان طغت بعض الميادين على غيرها من الناحية العددية فان دورها في التنمية ضعيف ومحدود الفعالية بسبب ضعف الموارد المالية ونقص الوعي بأهمية العمل الأهلي ، فبالنسبة للجمعيات الثقافية فإنها تساهم بنشاط محتشم في مجال الفن المسرحي والغناء وحماية الموروث الثقافي والتعليم الديني ومحو الأمية. أما بالنسبة للجمعيات والنوادي الرياضية بالرغم من وجود اكبر عدد لها مقارنة بالجمعيات الأخرى خاصة التي تنشط في مجال كرة القدم وكرة اليد والسلة إلا ان اغلبها يعاني[1]

1-نفس المرجع ،ص172.

من قلة الإمكانيات المادية بالرغم من الإعانات المقدمة لها من البلدية ومن الجهات المختصة على مستوى الولاية.

ثالثا:آلية الإعلام ودوره في المشاركة الإعلامية

تمثل أجهزة الإعلام البسيطة مثل الإذاعة والتلفزيون أهم قنوات الاتصال بين المواطنين والقيادات المحلية. ففي إطار دور الإعلام المحلي في دعم المشاركة المحلية وبالتالي دعم التنمية المحلية ومن منطلق الديمقراطية التشاركية نجد دور إذاعة الزيبان المحلية لبسكرة والتي انطلقت بشكل رسمي في جوان 1999 حيث عرفت إقبالا كبيرا للجمهور على متابعة برامجها والمشاركة فيها، حيث تضم العديد من البرامج بما فيها البر امج الخاصة بالمجالس المحلية والتي تفتح للمواطن المحلي مجال طرح انشغالاته ونقاشاته حول مختلف القضايا التي تمس المصلحة العامة على مستوى بلدية بسكرة مما يؤدي إلى تقوية إمكانيات المحاسبة والمراقبة للمواطن المحلي على أعمال المجلس البلدي وكذا ليصبح قوة اقتراح إما للمشاريع أو لمختلف القضايا التي تمكن من تحسين مستوى الخدمات وبالتالي أفضل مستوى للتنمية. عملت إذاعة الزيبان في إطار تقريب الإدارة من المواطن المحلي وتحسين مشاركته تسيير الشأن المحلي على تخصيص شبكة من البرامج من بينها برنامج بلديات تحت الضوء بهدف فتح المجال أمام انشغالات المواطن في مختلف المجالات، بالإضافة إلى برنامج بين المواطن والمسؤول الذي يسمح بالتواصل المباشر مع المسؤول المحلي سواء البلدي او الولائي عرض لأهم انجازات المجلس البلدي في إطار تحقيق التنمية المحلية بالإضافة إلى برامج أخرى مناسبتيه تهتم بإعطاء تقييم عام لمختلف الانجازات المحلية.

ولا يمكن للمناقشات الحالية التي تدور حول مبدأ المواطَنة أن تتفادى أخذ دور الإعلام في المشاركة المدنية في الاعتبار .خلال العقد المنصرم، لطالما اشتكى الباحثون من عدم توّفر مؤشرات تقليدية للمشاركة المدنية، بما فيها حضور اجتماعات البلدية والمشاركة في مجموعات مدنية والتصويت في الانتخابات المحلية) غوردون 2013 ، بوتنام 200 ، واتنبرغ .(2007 وفي الوقت الذي تؤخذ هذه المقاييس في الاعتبار في إطار المواطنة الصالحة، فهي لا تنفك تبتعد عن حقيقة المشاركة في المجتمعات المرتبطة بعضها بالبعض الآخر بتكنولوجيات الإعلام .فمسألة" المواطنة الصالحة "لا تقتصر فقط على العصر الرقمي، ففي الدراسة التاريخية التي أجراها لانغتون وجينينغز عام 1968 عن التربية المدنية بين الشباب الأميركي، يقران بصعوبة تحديد وتقييم مصطلح متغير باستمرار، وكتبا أن عبارة" المواطن الصالح "هي

(نوع من أنواع السلوكيات المثالية التي تختلف مع اختلاف الجهات التي تحدد معناها[1]).

على الرغم من ذلك، يفتح إطار الإعلام المنتشر اليوم فرصاً جديدة عدّة للمشاركة المدنية الفاعلة والفعالة.

على نطاق أوسع، يعيد تطور" الحركات الاجتماعية عبر الشبكة) "كاستلز،(2012 ، التي يتمحور تنظيمها حول الأدوات الرقمية ومنصات الإعلام الاجتماعي، صياغة المشاركة المدنية ليس فقط في حالة الثورات المدنية والسياسية واسعة النطاق فحسب، بل على صعيد المشاركة اليومية في المسائل الشخصية والعامة أيضًا .ويشير آلان (2012) إلى أنه" يجب على الجهود المبذولة في إعادة التفكير في معنى المشاركة المدنية أن تكون فهمًا أوضح لدور التجربة الشخصية في صياغة طرق تفاعل الشباب مع مجتمعاتهم).خارج مفهوم" المواطَنة "الضيق.

في الواقع، حفّزت إعادة التفكير هذه بمفهوم المشاركة المدنية نقاشاً واسعاً حول المشاركة المدنية والسياسية في المجتمعات الرقمية .فأشاد الباحثون بالفرص الجديدة التي وفّرتها التكنولوجيات الاجتماعية لزيادة الإنتاجية التعاونية) بنكلر 2006 ، ليسيغ(2008 ، وللنشاطات المدنية التي يتم حشدها إلكترونياً)هوي 2008 ، سورفوويكي(2005 ، ولزيادة القيمة المحققة في نماذج التعاون بين الأقران حيث بات "الناس المشار إليهم سابقاً بالجمهور ...يخلقون القيمة لبعضهم البعض يومياً[2]) "شيركي 2010 صفحة .(17يشير جينكيتز وبوروشتوما وويغلل وكلينتون وروبنسون (2009) إلى الحاجة إلى تعزيز المهارات والمعرفة____الضرورية في عصر المشاركة" :بدأت ثقافة المشاركة تظهر مع استيعاب الثقافة واستجابتها لانتشار تكنولوجيات الإعلام الجديدة التي تسمح للمستهلك العادي بأرشفة وكتابة وامتلاك وإعادة نشر .المحتوى الإعلامي بطرق جديدة وقوية) "

رابعا: دور القطاع الخاص كآلية لإدارة التنمية المحلية

ازدهر دور القطاع في إطار التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين و التي انعكست على دور الدولة ، حيث تم الانتقال من نظام حكم محلي تسيطر عليه و تسيره المجالس المنتخبة إلى نظام حكم يشارك فيه إلى جانب المجالس المنتخبة القطاع الخاص في إطار هذا التغيير ظهرت مصطلحات جديدة عوضا عن الإدارة المحلية،كالحكم المحلي

1- التربية الإعلامية :كفاءات أساسية للمواطَنة الفاعلة في ديمقراطية تشاركية، بقلم :بول ميهيليديس 1 وبنجامين تيفينين،ص03.
2-نفس المرجع السابق،ص04.

على اعتبار الفاعلين الجدد في السياسة المحلية[1] Governance . و الحوكمة
ونتيجة الاختلالات الكبيرة التي يعرفها التسيير العمومي للمرفق العام ، وعدم قدرة الدولة على تقديم خدمات نوعية . 1 حتم عليها الاستعانة بالقطاع الخاص كشريك فاعل في التنمية الشاملة عن طريق ما يسمى بالخصخصة – و التي عرفتها الجزائر تطبيقا للتوجه نحو اقتصاد السوق و تخلي ال دولة عن نمط الموجه الاقتصاد .

و – الجديد الوضع مع تتعايش أن البلدية على حتم إذا المحلي، المستوى على انعكاس له كان وقد المحلي الاستثمار تطوير إطار في البلديات بين مشتركة مشاريع إنجاز من بدءا - الغير على تفتح أن بالتوأمة يسمى ما إطار في الأجنبية البلديات مع حتى شراكة وعقد .

المحلية التنمية في الخاص القطاع لمشاركة هامة مساحة يعط فلم الحالي البلدية لقانون وبالنسبة أوردها وقد الامتياز، عقد بمنح يتعلق فيما البلدية قانون من 138 المادة عليه نصت ما باستثناء و – الخدمات لتقديم عمومية مؤسسات إنشاء على قدرتها عدم حالة في البلدية إليه تلجأ كحل المشرع من المجالات هذه طبيعة تحديد يمكن فإنه الامتياز عقد منح فيها يتم التي المجالات المشرع يحدد لم إن أو إداري طابع ذات وهي الغرض لهذا إنشائها يمكن التي للبلدية العمومية المؤسسة طبيعة خلال عقد أن ورغم .الثلاثة المجالات هذه تخص الامتياز منح حالات فم وعليه . 2 تجاري أو صناعي 3 العمومية الصفقات قانون في المشرع عليه ينص فلم المناقصات إطار في يدخل الامتياز هناك فإن المحلية، التنمية في الخاص القطاع لإشراك صورة أهم هو الامتياز عقد كان إذا و صورا أخرى لهذه الشراكة مع ا لقطاع الخاص [2]

1/تجربة إشراك القطاع الخاص في إدارة التنمية المحلية بالجزائر

شملت التحولات التي شهدتها الجزائر بعد التعديل الدستوري في 1989 بالإضافة إلى فتح المجال السياسي للمنافسة ضمن المجالس المنتخبة،فتح المجال الاقتصادي للمنافسة ضمن قواعد اقتصاد السوق وسمح للقطاع الخاص بالمساهمة إلى جانب الدولة في التنمية عن طريق عدة آليات منها الخوصصة بمختلف طرقها فرفعت الدولة يدها عن عدة مجالات كانت تحتكرها وتكفل بها القطاع الخاص وكان تأثير ذلك واضحا على البلدية باعتبارها إحدى مؤسسات الدولة التي تقوم بمختلف المهام الاقتصادية حيث حلت معظم المؤسسات العموم ية للبلدية ذات الطابع الاقتصادي وتم خوصصة بعضها الآخر.

1-سمير محمد عبد الوهاب،مرجع سابق،ص31.
2-غزيز محمد،مرجع سابق،ص51.

غير أن سياسة الخوصصة أثبتت فشلها باعتراف رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة نفسه في لقائه 2008في جلسة تقييميه لأداء المجالس المحلية 5 بعد 09 سنوات من / 07 / مع رؤساء البلديات بتاريخ26 تطبيق الخوصصة،حيث أك د بالمناسبة أن الشراكة مع القطاع الخاص لا تعني اللجوء إلى الخوصصة[1] .هذه الشراكة التي يفترض أن تتجسد عن طريق عقود تسيير مع القطاع الخاص أو منح الامتياز.

و لم يشد المشرع الجزائري عن باقي الأنظمة القانونية ونص على عقد الامتياز كأهم وسيلة لإشراك القطاع الخاص في تسيير و إدارة المرفق العام، لدعم التنمية المحلية .وإن كانت التجربة الأولى لعقد 17، فإن الانطلاقة الحقيقة كانت بعد صدور / الامتياز تعود إلى قانون المياه من خلال المرسوم رقم83 قانون البلدية الحالي و كسر القيود التي كانت تحول دون الاعتماد على القطاع الخاص.

1- نقس المرجع ،ص53 .

ومن خلال ما سبق سوف نحاول من خلال هذا التقرير توضيح مايلي:

- **تقرير عن وضع الديمقراطية التشاركية لأنحاء متفرقة من العالم لسنة 2014**[1]

نماذج متفرقة لبعض دول العالم حول الديمقراطية التشاركية

ملاحظات حول المعطيات المحصل عليها سنة 2014

●**إفريقيا الفائز غير المنتظر** :احتلت بلدان إفريقيا جنوب الصحراء مرتبة عالية مسبوقة بمعظم البلدان المتقدمة . كما احتلت مجموعة فرعية من البلدان الإفريقية) بوروندي والسنغال وإثيوبيا وليبيريا (أربعة من أصل خمسة مراتب الريادة .وهذا يدل على الالتزام القوي باللامركزية، حيث أفادت آراء المشاركين في الاستطلاع أن الصعوبة تكمن في التنفيذ .إثيوبيا على سبيل المثال، كبلد فيدرالي كبير، قام باستثمارات واسعة النطاق في التنمية المجتمعية من خلال تدريب عدد كبيرة من العاملين في قطاع الصحة ومجال الإرشاد الزراعي محليا.

التقرير حول السنغال، مثلا، سجل أن بلدان حديثة التبني لنظام اللامركزية احتلت مراتب أعلى بكثير من دول قطعت أشواطا في اعتماد **نظام اللامركزية مثل أوغندا وغانا** .وبالتالي فالمشكل يرجع بالأساس إلى اتساع الهوة بين القوانين وطرق تنفيذها .ففي بعض الأحيان يكون الإطار القانوني ملائم جدا ومواكب للتطورات في حين تصورات التنفيذ تكون متأخرة عن الركب.

تذيلت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الترتيب، وهذا الأمر ليس مستغربا نظرا لأن معظم هذه الدول لا تعتبر جمهوريات ديمقراطية حتى على المستوى المحلي .نعم، فكما هو مبين في الملامح القطرية للمغرب والأردن هناك إطلاق مبادرات جديدة لتحقيق مسلسل اللامركزية.

●سجلت **بلدان وسط وغرب آسيا**، وهي بلدان تم إدراجها حديثا، ترتيبا متوسطا مما يبعث على الاندهاش لوجود فجوة بين القوانين وطرق تنفيذها

شرق وجنوب آسيا :احتلت اندونيسيا أعلى مرتبة في هذه المجموعة على الرغم من وجود أكبر هوة بين اللامركزية التي أنشئت مؤخرا وتصورات المستجوبين حول التنفيذ .أما أندونيسيا فلها مؤشرها الخاص للحكامة المحلية الوارد في :الملامح القطرية لأندونيسيا.

●تمتاز **أمريكا اللاتينية** بدرجة عالية فيما يخص هيكلها القانوني، إلا أنه هنالك فجوة بين هذا الأخير وآراء المستجوبين حول طرق التنفيذ خصوصا في قطاعيْ المالية والتخطيط.

[1] The Hunger Project 2014 المصدر:تقرير عن حالة الديمقراطية التشاركية،من قبل صندوق الامم المتحدة،حقوق التاليف والنشر.

●سجلت معظم البلدان المتقدمة التي شاركت هذا العام أفضل النتائج وهي أنظمة لها باع طويل في الديمقراطية المحلية وإن لم يكن بالأفضلية التي كان يتوقعها البعض .على سبيل المثال، فإن الحكومة الوطنية الأمريكية "الجديدة "من الحكومات المحلية ولهذا السبب ليس لديها إطار لسياسة وطنية خاص بدور الحكومات المحلية.

●**البعد السيكولوجي** بالرغم من سعينا إلى جعل الأسئلة القانونية والتصورية للاستطلاع موضوعية ما أمكن، فثمة ارتياب يساورنا حول كون

الهوة بين القوانين والواقع قد تعكس درجة من" التوقع "المنحاز؛ أي أن تفاؤل الأفراد أو تشاؤمهم حول احتمال التقدم على المدى القريب يؤثر على تصوراتهم.

مجهود جماعي

الديمقراطية المحلية التشاركية، في حد ذاتها عمل جماعي. في هذا الصدد، تثمن كثيرا العمل الجماعي النشيط الذي بذل في سبيل إنجاز هذا المشروع، كما نثمن التمويل السخي الذي ساهم به صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية والذي مكننا من إنجاز هذه الدراسة في أحسن الظروف.

بتوصية من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وبينما كنا منكبين على جمع المعطيات، جعلنا من استقلالية منظمات المجتمع المدني، التي تشغل على مشاريعها التنموية في الجبهات المتقدمة الصعبة، أولوية مطلقة هذا العام، 2014 كما أننا ممتنون كثيرا للمنظمات، الآتي ذكرها أسفله، التي استقبلت مجموعات الحوار والنقاش الأربع والثلاثين المنتمية إلى اثنين وثلاثين بلدا عبر العالم.

ممتنون، أيضا لمئات المنظمات الحكومية وغير الحكومية، المنتمية إلى القطاع العام والخاص معا، التي انتدبت ممثليها للحضور إلى اللقاءات والندوات التي عقدناها طيلة فترة عملنا.

البلد	الجهة المنظمة
أذربيجان	مركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية (CEDD)
بينغلاديش	بينغلاديش THP
كمبوديا	شراكة المجتمع المدني في كمبوديا
الكامرون	منظمة التأمل والعمل الفعلي من اجل التنمية في افريقيا (RECAAD)
الشيلي	العمل من اجل الارض
كوستاريكا	مؤسسة أمبيو (AMBIO)
كوستاريكا	بانيامور (PANIAMOR)
جمهويرة الكونغو الديمقراطية	انقاذ المناخ
إيثيوبيا	جمعية المهاجرين قسرا (AFM)
غواتيمالا	العمل المدني
الهند	المعهد الهندي للعلوم الاجتماعية
أندونيسيا	Koalisi Perempuan Indonesia
الأردن	مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني
قرغزيستان	المبادرات المدنية العالمية (GCI)
لبنان	المؤسسة اللبنانية للسلم المدني الدائم (LFPCP)
ليبيريا	شركة الشباب للسلم والتنمية (YPPD)
مالاوي	مالاوي THP
ماليزيا	(Persatuan Aliran Kesedaran Negara Aliiran)
مالي	إس أو إس- الديموقراطية
جزر موريس	تحالف شبكة موريس للسياسة، البحث والعمل من اجل التنمية المستدامة (ANPRAS)
المكسيك	المكسيك THP
المغرب	مركز الدراسات والابحاث في العلوم الإنسانية (مدى)
نيبال	مؤسسة "Go Go"
النيجر	YMCA النيجر
نيجيريا	مركز الحرية و التنمية (CDD)
باكستان	لجنة المواطن حول التنمية البشرية (CCDH)

باكستان	منظمة الشباب من أجل التنمية الاجتماعية (OYSD)
باراغواي	بذور من اجل الديموقراطية
الفلبين	مؤسسة تنمية الحكم المحلي (LOGODEF)
سيراليون	الديموقراطسة في سيراليون (DSL)
السودان	المبادرة السودانية للتنمية (SUDIA)
تاجاكستان	مركز المبادرة المدنية
أوغندا	أوغندا THP

وكما تمنينا، فقد لقي نشر التقرير للعام 2013 ترحابا وصدى كبيرا خلال العديد من اللقاءات كما كان الشأن

في الأمم المتحدة بشراكة مع الحكومة المكسيكية ومنظمة InterAction والبنك العالمي/ الشراكة العالمية مكن أجل المساءلة الاجتماعية وOpenGovHub ، ثم مؤسسة كونراد أدناور في مدينة برلين.

التقرير يقدم.أيضا العمل الجماعي الشامل الذي شاركت فيه مصممتنا في الهند ليزا شيريان، ومترجمتنا إلى اللغة الإسبانية بمدينة مكسيكو فيكتوريا فوينتيس ومترجمتنا إلى اللغتين الفرنسية و العربية بباريس ريم الشبطي.

أما الاستطلاع فقد ترجمه إلى الفرنسية زميلتنا مارغو يوست وإلى الإسبانية أريادنا سافيدرا، فيما أنجزت الترجمة الروسية من قبل السيدة رايسا موهوتدينوفا التي أشرفت على تنظيم لقائنا بقرغزيستان والنسخة العربية من قبل.....

إن هذا التقرير وكل ماتم انجازه في إطار هذا المشروع، الذي يطمح إلى المساعدة لفسخ المجال إلى الأجيال جديدة عبر العالم يسهل لديها ممارسة الديمقراطية التشاركية المحلية بلا قيود ولا عقبات، أمكن تحقيقه بفضل المجهودات الجيل القادم من المهنيين المحترفين في الشؤون الدينية من أمثال ماي أوتاكي وسميره ماجمدار، بصفتهما رئيسي مشروع وتاميني أدوغنا ونان هوانغ، ثم كلار كنوتسون وكارولاين كرافت الذين اشتغلوا معنا كمتدربين السنة الماضية، فضلا عن أنا موريارتي وشانيل فان، اللتين انضمتا إلينا كمتطوعتين، والمسؤلين عن أعضاء فريق **مشروع الجوع** جون كونرود وماري كايت كوستيلو.

اذرابيجان

عدد السكان:9.295.784

المرتبة التي تحتلها سلم التنمية البشرية: 82/187

مؤشر التنمية البشرية:0.734

اعتمدت أذربيجان على نظام الحكم الذاتي المحلي كأحد مقومات نظامها الدستوري حيث سنت الحكومة عدة قوانين ترمي إلى تعزيز سلطات لمجالس البلدية .إلا أن السلطات المحلية مؤهلة ولا تتوفر علي التكوين والقدرة اللازمين لتحمل المسؤوليات المنوط بها (UCLG2009,)

لمحة عن نظام الحكامة المحلي:

- تنقسم أذربيجان إ لي 59مقاطعة و7مدن يسيرها رؤساء بلديات رؤساء تقسيمات هيكلية.ويعين رئيس اذرابيجان رؤساء البلديات وينتخب رؤساء التقسيمات الهيكلية من طرف المجالس البلدية (UCLG2009,).
- تتكون هيكلة الحكومة المحلية م ن نظامين متوازيين للحكم واللذان يعتبر أن جزءا من بنية حكم الدولة؛نضام يتكون من بلديات يتم انتخاب أعضائها بالاقتراع العام وتتوفر علي صلاحيات محدودة في ما يخص الخدمات التي تقدمها للمواطنين,ونضام أخر يرتكز علي السلطات التنفيذية المحلية والتي يتم تعيينها من طرف الرئيس (Keymer,2010)

*يقوم مركز العمل مع البلديات والأقسام الخاصة؛ بمكتب الرئيس؛ بالتنسيق ومراقبة علاقة الحكومة الوطنية بنظيرتها المحلية (UCLG2009 ,).

- لاتتوفر أذربيجان على المستوى المحلي على حصص تشريعية خاصة؛ بعدد مقاعد كل جنس (نظام الكوتا) (IDEA,2013).

فعاليات المجتمع المدني

- ليس لمركز مراقبة الاانتخابات والدراسات الديمقراطية(EMDS)أي لون سياسي كما أنه لاينتمي لأية جهة حكومية ويبقى الهدف من إنشائه هو العمل على شفافية الانتخابات وتنمية قدرات المجتمع المدني وترسيخ مبادئ الديمقراطية(EMDS,2014).

يسعى اتحاد شباب أذربيجان(AYU) إلى الرفع من مشاركة الشباب في المجتمع المدني والحرص على انكبابهم على العمل الديمقراطي(AYU,2009).

مؤسسات بناء القدرات

- يهدف مركز الاصلاحات البلدية لأذربيجان إلى الجمع بين البلديات من مختلف المناطق لتكوين جمعيات الحكومة المحلية(Mamedovaet .(al.,2002
- تقوم أكاديمية الإدارة العامة (APA) والتي تأست تحت إشراف الرئيس بالتكوين في مجال الخدمة المدنية مثل تلقين تقنيات الإعلاميات للإدارة العامة(APA,2013).

الرقابة الجبائية

- تتمتع الحكومات المحلية بممتلكاتها الخاصة وميزانيتها وبالحق في فرض الضرائب ودفع الجزاءات (UCLG,2009).
- توفر الحكومة المركزية الدعم المالي والإعانات للبلديات قصد تحقيق التكافؤ وتمويل برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية(Mikayilov,**2006**

مبادرات رائدة للحكامة المحلية التشاركية

- تم الاعتراف بشكل رسمي لأول مرة في الدستور بنظام الحكم الذاتي المحلي فيالثانيعشرمن نوفمبرمن عام 1995(UCLG,2009).
- في عام 1999 بالأنظمة الأساسية للبلديات وطرق انتخابها تا بما في ذلك إنشاء قاعدة قانونية ومعيارية لتنظيم ووضع إطار عام لنظام الحكم الذاتي المحلي(UCLG,2009).
- في سنة 1999تم تنظيم لأولمرة انتخابات السلطات المحلية على أساس د يمقراطي بقاعدة حزبية متعددة(UCLG,2009).
- منذ سنة2000 تم سن20 قانون لتنظيم مختلف المجالات التي تنشط فيها الحكومة المحلية والتي من بينها: "النظام الأساسي الخاص بأعضاء البلديات" وقانون "الأنشطة المشتركة وتوحيد وتقسيم وحل البلديات" وقانون "الرقابة الادارية على الأنشطة التي تقوم بها البلديات" (UCLG,2009).

تحديات الحكامة المحلية التشاركية

- بالرغم من توسع صلاحيات البلديات إلا أن حجم الدعم المالي الذي ترصدها لحكومة المركزية يعرف تراجع ملحوظ ا سنة تلوى أخرى. وتبقى الإيرادات الراهنة للبلديات ضئيلة ل تغطية عموم نفقاتها(UCLG,2009).
- يحدد القانون مجالا اشتغالا لبلديات إلا أنها في اغلي الحالات لا تتوفر علي الكفاءات والوسائل والخبرات التي تمكنها من القيام بالمهام التي يسطرها القانون (Keymer,2010)
- يعود ضعفا شراكا لمنظمات غير الحكومية في اتخاذا لقرار إلى عدم كفاءة م عظم المؤسسات الديمقراطية(UNPAN,2004).

المغرب:

عدد السكان 32.521.143

المرتبة التي يحتلها في سلم التنمية البشرية 130/178

مؤشر التنمية البشرية:0.591

صوت المغرب 2011لصالح دستور جديد ينص علي أن "التنظيم الترابي للملكة تنظيم لا مركزي"ويقوم علي الجهوية المتقدمة "(المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (م.د.د.م.ا, 2012)بينما قضية اللامركزية لكم تتسرع باهتمام المطلوب وبالتالي فوتيرة التقدم مازالت بطيئة.[1]

لمحة عن نضام الحكامة المحلية:

-تضم هيكلة الحكومة 16 جهة تنقسم إلي أقاليم وعمالات ثم إلي جماعات حضرية وقروية

-بعين الملك والي راس كل جهة وينتخب أعضاء المجلس الإقليمية باقتراع العام المباشر كما تفرز المجالس البلدية عن طريق الانتخابات ,فيما تسير الأقاليم قبل السلطات المحلية التي يعينها الملك,ويشرف علي تسيير الأقاليم قبل السلطات المحلية التي يعيينها الملك ,ويشرف علي تسيير كل جماعة رئيس منتخب ,كما أن لها مجلس بلدي يسير شؤونه المحلية(غلوبل.سيكيورين.2011)[2]

1- المشروع المحلي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي :تأهيل الساكنة المحلية من خلال تطبيق مشروع الجهويةAbiNader: " .",J ، IdeaCom،2013

2 -مجلة البحوث الاقتصادية والاجتماعية" :تقييم السلطات المحلية والتطوير في المغرب على ضوء تجربة البرازيل المتعلقة بالميزانية التشاركية ." - 2010، S،Bergh،

-تشرف كل من وزارة الداخلية و وزارة المالية علي مراقبة سير الإدارات والسلطات المحلية(المدن المحددة والحكومات المحلية (م.م.ج.م,2008)

-يخصص المغرب في إطار نضام الكوتا النسائية 12 في المائة من المقاعد كحد ادني في الجالس الإقليمية (مشروع الكوتا,2014)[1]

فعاليات المجتمع المدني:

-تتهج مؤسسة الأطلس الكبير مقاربة تشاركية للتنمية تهدف إلي إدماج المناطق القروية الفقيرة وفك العزلة عنها وتعزيز الشراكات ,كما أنها تسهر علي تنظيم دورات تكوينية لدعم المبادرات الشعبية والنهوض بالتنمية (م.ا.ك.2014)

-يقوم مركز مدي بمبادرات تربوية لتكوين الشباب وترسيخ مبادئ الديمقراطية التشاركية وتشجيع الحوار بين الشباب وتعزيز التعاون بين المؤسسات المحلية في القطاعيين الخاص والعام (مدي)

مؤسسات بناء القدرات :

-تهدف الجمعية الوطنية للجماعات المحلية للمغرب(ج.و.ج.م.م)الي تقوية الديمقراطية بالمغرب من خلال توفير المساعدة القانونية والتكوينات الأزمة الأكثر من 1600عضو (ج.م.س.م.م.ب.ت)

الرقابة الجبائية :

-تقوم السلطات المحلية بتحصيل إراداتها الخاصة,كما تتلقي دعما ماليا من الضرائب التي تحصلها الحكومة إضافة إلي موارد خارج الميزانية,والمتمثلة في القروض((chakraborty; 2006; rao

- يحق للسلطات المحلية من الناحية القانونية وتحصيل الضرائب والرسوم ,إلا أنها لا تملك القوة الجبائية لوضع الضرائب أو اتخاذ القرارات بشان سن قوانين ضريبية أو أسعار الفائدة.وحدها الحكومة هي التي تتحمل مسؤولية الضرائب والميزانية علي مستويات الإدارة (م.م.ح.م,2008غلوبل سيكيوريتي ,2011)[2]

مبادرات رائدة للحكامة المحلية التشاركية:

-ترجع أول خطوة إلي مسلسل اللامركزية لسنة 1997عندما تم تقيم الدولة إلي 16 جهة(ottaoway2013)

1- مشروع الكوتا،" : 2014 المغرب."

اللامركزية الجبائية والميزانية التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي في المغرب .L: " ."

2 - اللامركزية الجبائية والميزانية التي تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي في المغرب.L: " ."

-يسمح الميثاق البلدي الجديد المعتمد سنة 2000للجماعات بعقد شراكات مع المنضمات الغير الحكومية,الي جانب انه وسع من صلاحيات واختصاصات البلدية (م.م.ح.م,2008)

-روجت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لآليات حكامة جديدة قائمة علي المشاركة المحلية لتأهيل الجماعات المحلية وتحسن مستوي المساءلة والشفافية في عملية صنع القرار علي المستوي المحلي.(bergh2010

-دستور سنة 2011"أسس لملكية دستورية مع فصل السلط "ووسع من اختصاصات السلطات المحلية والاقليمة "(المركز الأمريكي المغربي,2011

تحديات الحكامة المحلية التشاركية:

- لم يتم التأسيس بعد لنضام لا مركزي حقيقي في المغرب فلمعالات والأقاليم لازالت تشتغل بصلاحيات محدودة تكاد تنعدم معها أية استقلالية مالية,فضلا عن الرقابة المتحكمة عليها من طرف الحكومة المركزية (م.د.د..م.ا.2016)

-تعيين الولاة بدل انتخابهم علي أن الحكومة المركزية ممثلة بقوة علي المستوي المحلي (م.د.د.م.ا,2012)

-ينبغي أن تنتج عن الجهورية واللامركزية, كما تناولها الدستور الجديد وتفويض العديد من الصلاحيات إلي مستويات الحكم المحلي إضافة إلي ضرورة بذل جهود كبيرة في ما يخص بناء القدرات علي المستوي المحلي[1].

[1]- المدن المتحدة والحكومات المحلية) م.م.ح.م(،" : 2008 ملامح قطرية للملكة المغربية

الخاتمة

الخاتمة

كخاتمة للبحث يمكننا القول بان الديمقراطية التشاركية عي وسيلة من اجل المشاركة المستمرة والدائمة من طرف الفاعلين الاجتماعيين وخصوصا المجتمع المدني والمواطنين في الإعداد والتفعيل والتنفيذ والتقسيم ,وتكريس قيم الحكامة الجيدة ,كما إنها نضام الحكم الصالح وإعادة الثقة علي السياسات الحكومية ,كما أن من نتائجها التحاور وإيجاد الحلول للمشاريع التي تلقي معارضة قوية من طرف المجتمع وطريقة للتقويم والتتبع والمراقبة الشعبية,وإنها كذالك عملية لترميم الديمقراطية التمثيلية,فالديمقراطية التشاركية تجعل من المواطن العادي في قلب اهتماماتها ,ومنه جاء موضوع دراستنا لحاول معرفة مدي مشاركة المجالس المحلية والشعبية البلدية في إحداث الديمقراطية التشاركية علي مستويات المحلية.

ومن خلال ماتم الوصول إليه في هذا البحث,يمكننا القول بان مشاركة المجالس البلدية للدولة,رغم محاولاتها في إحداث الديمقراطية التشاركية ,مازالت محدودة في طور الدراسة وذالك يمكن إرجاعه إلي صرامة الرقابة الإدارية المفروضة في لمجالس البليدة وخضوعها للسلطة المركزية ,وضعف المجتمع المدني والإيمان بتمثيل النيابي بداخلها أكثر منها أن تكون وعاء لتكريس الديمقراطية التشاركية ,كما انه يمكن القول أن العلاقة بين المشاركة الاجتماعية أو الديمقراطية التشاركية ,وبين نضام الحكم السائد في الدولة وثيقة جدا ,حيث يمكن القول أن الديمقراطية التشاركية الفعلية والمشاركة الاجتماعية بشكل عام في تسيير الشؤون المحلية بشكل خص عبارة عن وجهان لعملة واحدة ,لايمكن تجسيد إحداهما دون وجود أخري.

وعموما لما تطرقنا إلي الوصول إليه من نتائج تقضي بتقصير مجالس المحلية البلدية في تجسيد وتكريس الديمقراطية التشاركية نتيجة لخصوصيات تركيبتها الاجتماعية والسياسية والنقص نتيجة لخصوصيات تركيبتها الاجتماعية والسياسية والنقص المسجل علي المستوي القانوني والإجرائي حول هذه المسالة يمكن تقديم جملة من التوصيات :

-تحديد قنوات واليات لتعزيز الديمقراطية التشاركية وتسهيل العمل المحلي.

-تحفيز المواطن وتشجيعه علي المشاركة في تسيير الشؤون المحلية.

-توعية المواطنين بأهمية المشاركة مايدور داخل الدارة المحلية.

-التواصل مع المواطنين وتشجيعه بمختلف أنواع أجهزة التواصل الاجتماعية.

-جعل المواطن علي دراسة بان الشأن المحلي شانه, ويجب المشاركة في وضع صنع القرار.

-إعادة النضر في الأسلوب الإداري المركزي الذي تداريه مختلف الشؤون المحلية بالبلدية وذالك لتنافيه مع مبدأ المشاركة الاجتماعية حيث يجب العمل علي اعتماد الأسلوب اللامركزية الذي يتناسب أكثر مع فكرة المشاركة.

-ضرورة تجسيد ماجاء في قانون البلدية 10.11من إجراءات تزيد من فرصة تمكين المجالس الشعبية البلدية من المشاركة الحقيقة الفعلية ,في تكريس الديمقراطية التشاركية وزيادة إشراك المواطن ,في تسيير

-التواصل المباشر مع المواطنين وتفعيل مشاركتهم .

-حث المواطنين علي المشاركة وتوعيتهم ,والتعريف بمشاكل البلدية وإشراف مصالحها علي إعداد مجلات إعلامية محلية تعرف بنشاطات التي تقوم بها لتوفير الملزمات للمواطنين المحليين مايضمن تواصل الإدارة مع المواطن.

-تطوير إدارة شفافية تعمل جنبا مع جنب مع المواطنين .

-عدم انفراد وزارة الداخلية بدراسة موضوع ديمقراطية التشاركية ومحاولة إشراك المجتمع المدني في ذالك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1/ الكتب:

باللغة العربية:

- أحمد رشيد، الإدارة المحلية، المفاهيم العلمية ونماذج التطبيق، دار المعارف، 1999.
- أحمد زكي، بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، لبنان، بيروت، الشركة اللبنانية للتوزيع1993.
- أيمن بكر سمر الشيشكلي، مترجما، النسوية والمواطنة، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، 2004.
- الجمعوي محمد بن شريف، الديمقراطية التشاركية بين الإطار النظري والممارسة الواقعية، الطبعة الأولى، 2015، المغرب.
- رمضان بطيخ، **مفهوم الإدارة المحلية ودورها في التنمية الشاملة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، عدد 2009.
- روبير دال، عن الديمقراطية، ترجمة: أحمد أمين الجمل (القاهرة :الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة المعرفية، 2000).
- زهير عبد الكريم كايد، **الحكمانية وقضايا وتطبيقات**، القاهرة :المنطقة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
- عبد الإله بلعزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، الطبعة الاولى، سوريا، دار الحوار، 2007.
- عبد الرزاق عيد و محمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية و الإسلام، بيروت ودمشق: دار الفكر المعاصر و دار الفكر، 2000.
- عبد المالك ورد، الفاعل المحلي والسياسة المدنية بالمغرب، الطبعة الأولى، المغرب، 2006.
- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- عبد النور، بن عنتر وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- عمار بوحوش، **الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة**، ط2 ،الجزائر: دار البصائر للنشر والتوزيع، ، 2008.

- عمار بوضياف، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الجزائر، جسور للطبع والتوزيع، 2010.
- محمد بن ناصر، العبودي .الرحلات البرازيلية في جنوب البرازيل الرياض، مكتبة الملك الوطنية أثناء النشر، 1420هـ.
- محمد عثمان، إسماعيل وآخرون، الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق القاهرة، دار النهضة العربية2001.
- محمد علي، محمد وآخرون .قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1995.
- محمد محمود، الطعامنة، نظام الإدارة المحلية المفهوم والفلسفة والأهداف، الملتقى العربي الأول نظام الإدارة المحلية في الوطن العربي 2003.
- وناس المنصف، **مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي**، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991.

2/ باللغة الأجنبية:

- Dermagne (Jacques). "La société civile entre Jaquerie et démocratie sociale?", Revue politique et parlementaire, (Paris), 103=e, n° 1012, Mai/Juin 2001.
- Guy Hermet, Le temps de la démocratie, Revue international des sciences sociales n28, 1991.
- Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement, " *Développement local : Concepts, Stratégies et Benchmarking*", Rapport n°1, septembre 2011, P.1.

3/ الرسائل والأطروحات:

- افالو وفاء، شرفي أمينة، دور الحوكمة في تحسين الإدارة المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالمة، 2013.
- تومي ابتسام، دور المجالس الشعبية البلدية في تكريس الديمقراطية التشاركية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2014*2015.
- جديدي عتيقة، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، بلدية بسكرة نموذجا، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، 2013/2012.

- § حريزي زكرياء، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية-الجزائر نموذجا-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2011.
- § حكيم يحياوي، دور المجالس المنتخبة في التنمية المحمية.رسالة ماجستير، الجزائر، قسم العلوم السياسية 2011/2010.
- § حليمة بومزبر، الديموقراطية المحلية ودورها في تعزيز الحكم الراشد إسقاط على التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010/2009.
- § سمري سامية، تطبيق الديمقراطية في الدول المغاربية، الجزائر، تونس، المغرب، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر.
- § صونية العيدي، المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر، رسالة ماجيستير، الجزائر، قسم علم اجتماع، 2005/2004.
- § عبد القادر حسين، "الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم (2011-2012)، السياسية، قسم العلوم السياسية.
- § عربي بومدين، الإدارة العامة والحكم الراشد، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2011-2012.
- § غزيز محمد الطاهر، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، ورقلة، 2010/2009.
- § فريدة، مزياني، المجالس المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2005.
- § هشام أمين مختار، تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2000.

4/ المجلات:

- أنطوني، جيدنر .بعيدا عن اليسار واليمين مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، عدد286، أكتوبر، 2002.
- بومدين طاشمة، الحكم الراشد وبناء قدرات الإدارة المحلية، مجلة التواصل، عدد 26، كلية الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010.
- عكاشة، بن مصطفى، آليات الديمقراطية المباشرة في دستور 2011، العدد 2، الرباط، 2014.
- مارك بلانتر، الشعبوية، التعددية، والديمقراطية الليبرالية، مجلة الديمقراطية، 2010، العدد1.
- مجلة البحوث الاقتصادية والاجتماعية" :تقييم السلطات المحلية والتطوير في المغرب على ضوء تجربة البرازيل المتعلقة بالميزانية التشاركية."، Bergh، S، 2010- مشروع الكوتا، 2014 " :المغرب."
- محمد، العجاتي واخرون .من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية نماذج وتوصيات . منتدى البدائل العربي للدراسات، دار روافد، 2011.

5/ الملتقيات:

- بن شعيب نصر الدين و منصور عبد الله، **مدى انعكاس ضعف الكفاءة على تسيير الإدارة المحلية**، ملتقى حول واقع الإدارة المحلية بالجزائر والمنظم بجامعة زيان عاشور الجلفة يومي 27/28/04/2010.
- بوحنية قوي، **دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم الراشد**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر بكلية الحقوق جامعة حسين بن علي– الشلف، المنعقد يومي 16 و17 2008.
- خليل بن علي، تحديات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية، ورقة مقدمة إلى ملتقى الوطني حول، إشكالية الحكم الراشد في إدارة الجماعات المحلية، ورقلة، **يومي**12، 13ديسمبر 2010.

6/ مواقع الانترنت:

- الديمقراطية آلية لتوسيع المشاركة السياسية، تم تصفح الموقع يوم :2016/04/04 ، متوفر على:

wikipedia.org/democratie_participative

- نجيب، المصمودي، المقاربة التشاركية في التجربة المغربية، المغرب، يوليو 2014، متوفر على الموقع: (2016/04/30)
  - http://mobile.dudamobile.com/site/rinconews?url=http%3A%2F%2Fwww.rinconews.com%2F2014%2F07%2Fblog-post_31.html%3fm%3D1&utm_referrer=

Daniel Kaufman, « Repenser la bonne gouvernance : dialogue sur la gouvernance et développement au moyen-oriet et en Afrique du nord » Paris, Beyrouth, Rabat et Washington: AC. 21 novembre 2003). P3. Voir le site :
http://www.woldbank.org/wbi/gouvernance

- زينب الجعفري، دول فدرالية....البرازيل، شبكة عراق المستقبل، متوفر على الموقع :
  www.Iraqfuture.net/Federal19.htm . الموقع تصفح تم :يوم 2016/05/02 ماي

- رنا، شحاتيت .النظام السياسي البرازيلي، متوفر على الموقع:
  http://rana.blogspot.com/2012/01/blog-post . الموقع تصفح ت يو 03 2016 ماي.

- إخراج المدن من دائرة السلطوية :إصلاح الإدارة العمرانية في البرازيل في إطار التحول الديمقراطي متوفر على الموقع: تم التصفح: يوم 2016/05/05
  www.tadamun.info

الفهرس

الإهداء	
الشكر	
مقدمة	1
الفصل الأول :الإدارة المحلية ميدان للديمقراطية التشاركية كآلية في إطار التنمية	5
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للديمقراطية التشاركية	6
المطلب الأول :مفهوم الديمقراطية	7
الفرع الأول :تعريف الديمقراطية	7
الفرع الثاني :أسس الديمقراطية	8
المطلب الثاني :تعريف الديمقراطية التشاركية	9
الفرع الأول:نشأة الديمقراطية التشاركية	9
الفرع الثاني :تعرف الديمقراطية التشاركية	12
المبحث الثاني :تقدير معالم الديمقراطية التشاركية	14
المطلب الأول :أساس وجود الديمقراطية التشاركية	15
الفرع الأول :أزمة الديمقراطية التمثيلية وبروز الديمقراطية التشاركية	15
الفرع الثاني :التمييز بين الديمقراطية والتمثيلية والديمقراطية التشاركية	17
المطلب الثاني :متطلبات بناء الديمقراطية التشاركية	19
الفرع الأول :مضاهر الديمقراطية التشاركية	19
الفرع الثاني:مستلزمات البناء الديمقراطي	20
الفرع الثالث:فكرة الحكم الراشد في اطار الديمقراطية التشاركية	23
الفصل الثاني :الآليات المتخذة لتفعيل الديمقراطية التشاركية	28
المبحث الاول:مفهوم المجالس المحلية	29
المطلب الأول :تعريف المجالس المحلية	30
الفرع الأول :تعريف المجالس المحلية	30

الفرع الثاني :خصائص المجالس المحلية	31
المطلب الثاني: تشكيل المجالس المحلية	33
الفرع الأول:اعتماد مبدا الانتخاب في المجالس المحلية	34
الفرع الثاني :مبدأ التعيين في تشكيل المجالس المحلية	35
المبحث الثاني :آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية	40
المطلب الأول :نماذج عن علاقة المجالس المحلية البلدية بالديمقراطية التشاركية	41
الفرع الأول :المقاربة التشاركية في البرازيل	41
الفرع الثاني :المقاربة التشاركية في التجربة المغربية	47
المطلب الثاني :آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية	51
الفرع الأول :تعريف المجتمع المدني	51
الفرع الثاني :تحقيق الديمقراطية التشاركية عن طريق المجتمع المدني	53
الفرع الثالث: الديمقراطية التشاركية في تسيير الشأن البلدي (بلدية بسكرة نموذجا)	55
خاتمة	69
قائمة المراجع	71
الملاحق	77
الفهرس	80